

Distr.: General
7 March 2019
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



لجنة البرنامج والتنسيق

الدورة التاسعة والخمسون

الدورة التنظيمية، ١٨ نيسان/أبريل ٢٠١٩

الدورة الموضوعية، ٢٨-٣ حزيران/يونيه ٢٠١٩*

البند ٣ (ب) من جدول الأعمال المؤقت**

المسائل البرنامجية: التقييم

تقييم مكتب الأمم المتحدة لشؤون نزع السلاح

تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية

موجز

الهدف من جهود نزع السلاح هو نزع السلاح العام الكامل في ظل رقابة دولية صارمة وفعالة. ويقدم مكتب الأمم المتحدة لشؤون نزع السلاح الدعم للدول الأعضاء ويسر عملها في السعي من أجل تحقيق هذا الهدف، ويعزز تدابير نزع السلاح وعدم الانتشار بتعزيز وتدعيم وتوطيد المبادئ والقواعد التي تتفاوض أطراف متعددة بشأنها وتنفيذها. وهو يفعل ذلك مستخدماً ركائزه الوظيفية الثلاث، وهي: (أ) العمل المعياري، بتيسير عملية المفاوضات والمداولات المتعددة الأطراف لآلية نزع السلاح الحكومية الدولية؛ و (ب) توفير المساعدة التقنية بتقديم خدمات في مجال بناء القدرات المتخصصة وخدمات استشارية؛ و (ج) بذل جهود في مجال المعلومات والتوعية.

وفي الفترة الخاضعة للتقييم، كان برنامج العمل للمكتب متسقاً وولايته، ويستجيب إلى حد بعيد لاحتياجات الجهات المعنية صاحبة المصلحة، وكان يُعتبر وسيطاً محايداً رئيسياً وشريكاً فنياً في مسائل نزع السلاح. ومع ذلك، وعلى الرغم من الأهمية الواسعة التي يتسم بها عمل المكتب، فقد كان المكتب يفتقر إلى نهج مدروس ومنهجي وكمالي للتخطيط الاستراتيجي، وهو ما أعاق تحقيق إمكاناته القصوى. وقد أنجز المكتب بنجاح معظم نواتج برنامج عمله؛ غير أن نتائج هذا العمل لم تكن معروفة

* تواريخ انعقاد الدورة الموضوعية هي تواريخ مبدئية.

** E/AC.51/2019/1



إلا جزئياً، ويعزى ذلك جزئياً إلى افتقار طويل الأمد إلى أسلوب منهجي للرصد على مستوى النتائج، والتقييم الذاتي وإعداد التقارير.

وعلى الرغم من أن المكتب نفذ خطة عمله ضمن سياق عمل مليء بالتحديات، وولاية واسعة النطاق، وموارد تمويل غير مستقرة، فإنه لم يسخر أصوله وهياكله ووظائفه الداخلية أو شراكاته الخارجية تسخيراً كاملاً لتحقيق أقصى النتائج في إطار قدراته الحالية. وقدم المكتب بعض المساهمات المحدودة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، ولكنه لم يضع بصورة منهجية إطاراً لعمله ليدعم تنفيذ تلك الأهداف على نحو ملموس، لم يعتمد نهجاً واضحاً ومنسقاً في المناقشة المتعلقة بالمسائل الحدودية ذات الصلة.

وقدمت شعبة التفتيش والتقييم التابعة لمكتب خدمات الرقابة الداخلية خمس توصيات مهمة، وهي أن يضطلع مكتب شؤون نزاع السلاح بما يلي:

- تعزيز عملية التخطيط الاستراتيجي التي يتولى تنفيذها
- تحديد أصوله الداخلية والثغرات القائمة، وإعادة تشكيل ترتيباته وسياساته واستراتيجياته الهيكلية، حسب الاقتضاء
- تحديد ميزته النسبية وأدواره بشأن جميع أهداف وغايات التنمية المستدامة ذات الصلة، ولا سيما الغاية ١٦-٤
- تعزيز الرصد والتقييم الذاتي لديه
- تقديم مقترحات لتحسين استدامة وحدات دعم التنفيذ.

المحتويات

الصفحة

أولا -	المقدمة والهدف	٤
ثانيا -	معلومات أساسية	٤
ثالثا -	المنهجية	١٠
رابعا -	نتائج التقييم	١١
ألف -	كان برنامج عمل المكتب متسقا مع ولايته ومستجيبا إلى حد بعيد لاحتياجات الجهات المعنية، وكان هناك إقرار بدوره كوسيط موثوق به ومحايد، باعتبار ذلك ميزته النسبية الرئيسية	١١
باء -	على الرغم من الأهمية الواسعة التي اتسم بها عمل المكتب بوجه عام، فقد كان المكتب يفتقر إلى نهج مدروس ومنهجي وكلي للتخطيط الاستراتيجي، وهو ما أعاق تحقيق إمكاناته القصوى	١٢
جيم -	أنجز المكتب بنجاح معظم نواتج برنامج عمله؛ غير أن نتائج هذا العمل لم تكن معروفة إلا جزئيا، ويعزى ذلك إلى أمور منها افتقار طويل الأمد إلى أسلوب منهجي للرصد والتقييم الذاتي والإبلاغ على مستوى النتائج	١٥
دال -	نفذ المكتب خطة عمله على خلفية ولاية واسعة مقرونة بموارد غير مستقرة؛ ومع ذلك، فإنه لم يسخر أصوله وهياكله ووظائفه الداخلية الكبيرة أو شراكاته الخارجية بالكامل لتحقيق أقصى قدر من النتائج في حدود موارده المتاحة له	١٩
هاء -	على الرغم من أن المكتب قدم بعض الإسهامات المحدودة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، فإنه لم يضع بصورة منهجية إطاراً لعمله حتى يدعم على نحو ملموس تنفيذ تلك الأهداف؛ ولا هو اعتمد دورا واضحا وصریحا وذا قيمة مضافة في الإسهام في المناقشات المتعلقة بالمسائل الحدودية ذات الصلة	٢٩
خامسا -	الاستنتاج	٣١
سادسا -	التوصيات	٣٢
المرفق		
	رد الإدارة من مكتب شؤون نزع السلاح	٣٤

أولا - المقدمة والهدف

١ - تولّت شعبة التفتيش والتقييم التابعة لمكتب خدمات الرقابة الداخلية تقييم مكتب شؤون نزع السلاح على أساس تقدير للمخاطر أجري من أجل تحديد أولويات التقييم في الأمانة العامة للفترة ٢٠١٧-٢٠١٩. واختارت لجنة البرنامج والتنسيق المكتب بوصفه أحد برامجها المزمع النظر فيها في دورتها التاسعة والخمسين المقرر عقدها في حزيران/يونيه ٢٠١٩ (انظر A/72/16). وأيدت الجمعية العامة هذا الاختيار في قرارها ٩/٧٢.

٢ - ويرد بيان الإطار المرجعي العام لمكتب خدمات الرقابة الداخلية في قرارات الجمعية العامة ٢١٨/٤٨، ٢٤٤/٥٤، و ٢٧٢/٥٩، وفي نشرة الأمين العام ST/SGB/273، التي تأذن لمكتب خدمات الرقابة الداخلية بالشروع في أي إجراء يراه ضروريا للنهوض بمسؤولياته، وتنفيذ ذلك الإجراء والإبلاغ عنه. وتقييم مكتب خدمات الرقابة الداخلية منصوص عليه في الأنظمة والقواعد التي تحكم تخطيط البرامج والجوانب البرنامجية للميزانية، ورصد التنفيذ وأساليب التقييم (ST/SGB/2016/6)، البند ٧-١).

٣ - والهدف العام لهذا التقييم هو أن تُحدد بصورة منهجية وموضوعية قدر الإمكان أهمية مكتب شؤون نزع السلاح وفعاليته وكفاءته خلال الفترة ٢٠١٤-٢٠١٧. وقد نشأ قرار إجراء تقييم برنامجي كامل من تقييم للمخاطر ورد وصفه في الورقة الاستهلاكية للتقييم التي صدرت في بداية التقييم (IED-17-005، المؤرخة ١٥ حزيران/يونيه ٢٠١٧). وأجري التقييم طبقاً لقواعد ومعايير التقييم في منظومة الأمم المتحدة التي أصدرها فريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم في عام ٢٠١٦.

٤ - وقد طُلبت من المكتب تعليقات الإدارة على مشروع التقرير، التي أخذت في الاعتبار في التقرير النهائي. ويرد رد المكتب في مرفق هذا التقرير.

ثانيا - معلومات أساسية

الولاية والدور والجهات المعنية صاحبة المصلحة

٥ - نزع السلاح منصوص عليه في ميثاق الأمم المتحدة^(١)، وبذلك فإنه يشكل إحدى الركائز الرئيسية للمنظمة^(٢). وتستمد ولاية مكتب شؤون نزع السلاح من القرار د-١٠/٢ الصادر عن الدورة الاستثنائية العاشرة للجمعية العامة، المعروفة أيضاً باسم الدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح. وبالإضافة إلى قرارات الجمعية العامة الأخرى ومقرراتها المتصلة بنزع السلاح^(٣)، يسترشد مكتب شؤون نزع السلاح بخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠^(٤).

(١) انظر ميثاق الأمم المتحدة، الديباجة والمواد ١١ و ٢٦ و ٤٧، ضمن أمور أخرى.

(٢) قرارات الجمعية العامة ٢٧٤/٧١، الفقرة ٩؛ ٢٦٤/٦٩، الفقرة ٩؛ ٢٤٨/٦٧، الفقرة ٩؛ ٢٦٢/٦٥، الفقرة ١٣؛ ٢٦٦/٦٣، الفقرة ١٧؛ ٢٥٤/٦١، الفقرة ٩؛ ٢٧٨/٥٩، الفقرة ٨؛ ٢٨٠/٥٧، الفقرة ١٣؛ ٢٣٣/٥٥، الفقرة ١١؛ ٢٠٦/٥٣، الفقرة ١٣؛ ٢٢٠/٥١، الفقرة ٨.

(٣) A/71/6/Rev.1، الولايات التشريعية، في إطار البرنامج ٣.

(٤) المرجع نفسه.

٦ - والهدف من جهود نزع السلاح هو نزع السلاح العام الكامل في ظل رقابة دولية صارمة وفعالة^(٥). ولما كانت الدول الأعضاء تتحمل المسؤولية النهائية عن تحقيق هذا الهدف، تقع على عاتق المكتب المسؤولية عن دعم الدول الأعضاء في جهودها الرامية إلى تحقيقها. ويسر المكتب ويشجع تدابير نزع السلاح وعدم الانتشار في جميع الجوانب وعلى جميع المستويات، بمساعدة الدول الأعضاء، في تعزيز وتدعيم وتوطيد المبادئ والقواعد المتفاوض عليها بين أطراف متعددة، وفي تنفيذها.

٧ - ويسعى المكتب إلى تحقيق هذا الهدف بواسطة ركائزه الوظيفية الثلاث، وهي:

(أ) **العمل المعياري**، بتيسير عمليات التداول والتفاوض المتعددة الأطراف، بتوفير الدعم والمشورة في المجالين التنظيمي والفني إلى آلية نزع السلاح الحكومية الدولية (أي اللجنة الأولى؛ وهيئة نزع السلاح؛ ومؤتمر نزع السلاح، وهو المنتدى المتعدد الأطراف الوحيد للتفاوض بشأن نزع السلاح في المجتمع الدولي؛ والمؤتمرات الاستعراضية، وغيرها من اجتماعات الأطراف في الاتفاقات المتعددة الأطراف لنزع السلاح، على النحو الذي طلبته الدول الأطراف وأفرقة الخبراء المكلفة من الجمعية العامة)، وبدعم الاجتماعات ذات الصلة للجنة مجلس الأمن المنشأة بموجب القرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤) وتقديم الخدمات إليها، وهي هيئة فرعية من هيئات مجلس الأمن أنشئت لرصد وكفالة تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤)؛

(ب) **توفير المساعدة التقنية**، بتقديم خدمات في مجال بناء القدرات المتخصصة وخدمات استشارية؛

(ج) **الإعلام والتوعية**، بواسطة المنشورات والنشر وغير ذلك من الأنشطة.

٨ - وبالإضافة إلى ذلك، يقدم المكتب ما يلي:

(أ) **تقديم المشورة والمساعدة إلى الأمين العام في الاضطلاع بمسؤولياته في مجال نزع السلاح والمسائل الأمنية المتصلة بذلك؛**

(ب) **تحديد وتحليل المسائل والتحديات الناشئة والآثار المترتبة عليها بالنسبة لدور الأمم المتحدة في صون السلام والأمن الدوليين؛**

(ج) **تقديم المساعدة إلى الجهود الإقليمية لنزع السلاح، على النحو الذي تطلبه الدول الأعضاء، لتعزيز نهج نزع السلاح وعدم الانتشار على الصعيد الإقليمي، ولدعم السلام والأمن على الصعيدين الإقليمي والدولي؛**

(د) **تقديم الخبرة في مجال نزع السلاح لمنع نشوب النزاعات وبذل جهود من أجل بناء السلام بعد انتهاء النزاعات، بما في ذلك دعم التدابير العملية لنزع السلاح، وتشجيع المزيد من الخبرة في جميع مجالات نزع السلاح المتعدد الأطراف، وتعزيز الانفتاح والشفافية في المسائل العسكرية بوضع تدابير للتحقق وبناء الثقة (ST/SGB/2008/8، الفقرة ٢-١).**

^(٥) Rethinking General and Complete Disarmament in the Twenty-first Century, UNODA Occasional Papers, (٥)

.No. 28 (United Nations publication, Sales No. E.16.IX.8)

الهيكل والإدارة والحوكمة

٩ - يسترشد مكتب شؤون نزع السلاح بإطاره الاستراتيجي وميزانيته البرنامجية^(٦).

١٠ - ويوجز الجدول ١ برامجه الفرعية الخمسة وما يقابلها من أهداف.

الجدول ١

أهداف البرامج الفرعية لمكتب شؤون نزع السلاح

البرامج الفرعية	الأهداف
١ - المفاوضات والمداولات المتعددة الأطراف بشأن نزع السلاح	دعم المفاوضات والمداولات المتعددة الأطراف بشأن نزع السلاح وتحديد الأسلحة وعدم الانتشار من جميع جوانبه
٢ - أسلحة الدمار الشامل	تشجيع ودعم نزع السلاح وعدم الانتشار، بما في ذلك المعاهدات القائمة والولايات المتصلة بأسلحة الدمار الشامل
٣ - الأسلحة التقليدية	العمل من أجل زيادة الثقة المتبادلة وتنظيم وتحديد الأسلحة التقليدية
٤ - الإعلام والتوعية	زيادة فهم ومعرفة الدول الأعضاء والجمهور بمسائل نزع السلاح
٥ - نزع السلاح الاقليمي	تعزيز ودعم جهود نزع السلاح على الصعيد الإقليمي

١١ - يرأس المكتب الممثل السامي لشؤون نزع السلاح برتبة وكيل أمين عام، يساعده نائب، وهو مسؤول أمام الأمين العام^(٧). ويتألف هيكل المكتب من مكتب الممثل السامي، الذي يشمل وحدة التخطيط الاستراتيجي؛ ومكتب تنفيذي؛ وخمسة فروع، هي: أمانة مؤتمر نزع السلاح، وفرع دعم المؤتمرات الذي يشمل وحدات دعم التنفيذ؛ وفرع أسلحة الدمار الشامل؛ وفرع الأسلحة التقليدية؛ وفرع المعلومات والتوعية؛ وفرع نزع السلاح الإقليمي. ويشمل فرع نزع السلاح الإقليمي ما يلي: وحدة الأنشطة الإقليمية الموجودة في المقر؛ والمكتب التابع لمكتب شؤون نزع السلاح في فيينا؛ والمركز الإقليمي للسلام ونزع السلاح في أفريقيا، في لومي؛ والمركز الإقليمي للسلام ونزع السلاح في آسيا والمحيط الهادئ في كاتماندو؛ والمركز الإقليمي للسلام ونزع السلاح والتنمية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، في ليما.

١٢ - وتمارس الدول الأعضاء حوكمة مكتب شؤون نزع السلاح بواسطة اللجنة الخامسة التابعة للجمعية العامة، حيث تقوم باستعراض الإطار الاستراتيجي والميزانية البرنامجية وإقرارها. والمكتب مسؤول أيضا أمام اللجنة الأولى للجمعية العامة في ما يتعلق بمختلف مكونات عمله.

(٦) A/69/6/Rev.1، البرنامج ٣، و A/70/6(Sect. 4).

(٧) A/68/6 (Sect. 4)، الفقرة ٤-٣٠، و A/70/6 (Sect. 4)، المرفق الأول.

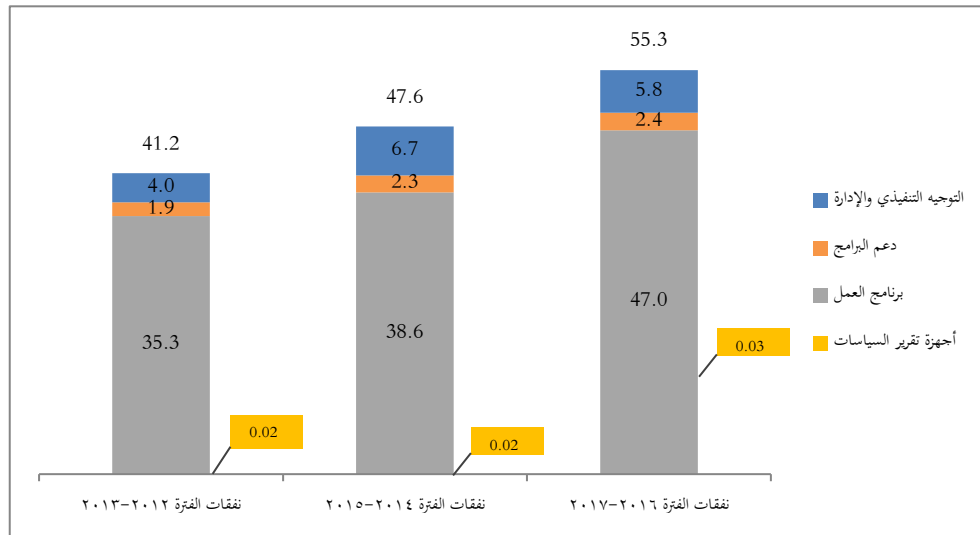
الموارد

١٣ - وتشمل ميزانية المكتب أربعة عناصر، تقابل البرامج الفرعية المبينة في الشكل الأول. وقد بلغ مجموع مخصصات الميزانية للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧ ما مقداره ٥٥,٣ مليون دولار، أي بزيادة بمقدار ٣٤,٣ في المائة عن نفقات الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣، وبمقدار ١٦,٢ في المائة عن نفقات الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥. ويعزى هذا النمو في معظمه إلى زيادة الموارد الخارجة عن الميزانية، التي زادت في الفترة ٢٠١٦-٢٠١٧ بمقدار ٩٠,١ في المائة عن نفقات الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣. ويوضح الشكل الثاني نمو الموارد الخارجة عن الميزانية، التي مثلت بحلول الفترة ٢٠١٦-٢٠١٧ نسبة في الموارد المالية للمكتب أعلى من موارد الميزانية العادية. وبلغت مخصصات الميزانية العادية للمكتب، في الفترة ٢٠١٢-٢٠١٧، ما مقداره ١,٧٨ في المائة في المتوسط من الميزانية العادية المخصصة للشؤون السياسية، ومثلت ٠,٤٥ في المائة من مجموع الميزانية العادية للأمانة العامة للأمم المتحدة^(٨).

الشكل الأول

الموارد المالية لمكتب شؤون نزع السلاح، حسب العنصر، ٢٠١٢-٢٠١٧

(بملايين دولارات الولايات المتحدة)

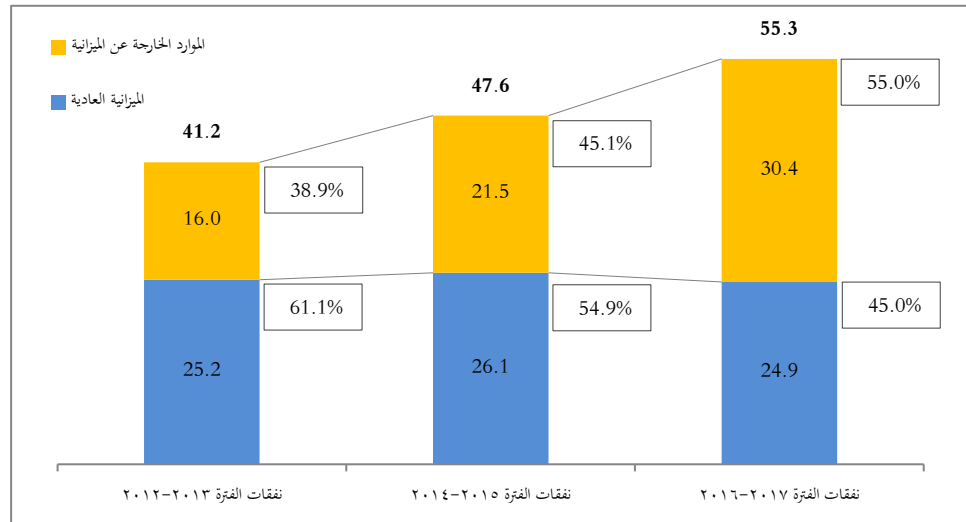


المصادر: دراسة تجميعية أجرتها شعبة التفتيش والتقييم الداخلي التابعة لمكتب خدمات الرقابة الداخلية للوثيقتين A/70/6(Sect.4) و A/72/6 (Sect. 4) و A/72/6(Sect.4)/Corr.1.

(٨) انظر A/68/6/Add.1 و A/70/6/Add.1.

الشكل الثاني
الموارد المالية لمكتب شؤون نزع السلاح، حسب المصدر (الميزانية العادية أو الموارد الخارجة عن الميزانية)، الفترة ٢٠١٧-٢٠١٢

(بملايين دولارات الولايات المتحدة وبالنسب المئوية)



المصدر: دراسة تجميعية أجرتها شعبة التفتيش والتقييم التابعة لمكتب خدمات الرقابة الداخلية للوثيقتين A/70/6 (Sect. 4) و A/72/6 (Sect. 4)/Corr.1 و A/72/6 (Sect. 4).

١٤ - وفي وقت إجراء التقييم، احتفظ المكتب بستين وظيفة ثابتة ممولة من الميزانية العادية وأربع وظائف ممولة من الموارد الخارجة عن الميزانية. ويقدم الجدول ٢ لمحة عامة عن وظائف المكتب من الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣ إلى الفترة ٢٠١٨-٢٠١٩. وفي الفترة ٢٠١٢-٢٠١٧، بلغت نسبة وظائف المكتب الثابتة الممولة من الميزانية العادية ما مقداره ٨,١٦ في المائة في المتوسط من وظائف الشؤون السياسية، و ٠,٦٠ في المائة من وظائف الأمانة العامة للأمم المتحدة^(٩).

الجدول ٢

توزيع وظائف مكتب شؤون نزع السلاح للفترة ٢٠١٢ - ٢٠١٩

٢٠١٢-٢٠١٣		٢٠١٤-٢٠١٥		٢٠١٦-٢٠١٧		٢٠١٨-٢٠١٩		عنصر الميزانية
الموارد الخارجة عن الميزانية	الميزانية العادية	الموارد الخارجة عن الميزانية	الميزانية العادية	الموارد الخارجة عن الميزانية	الميزانية العادية	الموارد الخارجة عن الميزانية	الميزانية العادية	
٨	-	١٢	-	١٢	-	١١	-	التوجيه التنفيذي والإدارة
برنامج العمل								
٨	-	٧	-	٧	-	٧	٢	البرنامج الفرعي ١، المفاوضات المتعددة الأطراف
٨	-	٩	-	٧	-	٧	-	البرنامج الفرعي ٢، أسلحة الدمار الشامل
١٠	-	٧	-	٧	-	٧	١	البرنامج الفرعي ٣، الأسلحة التقليدية

(٩) A/68/6/Add.1 و A/70/6/Add.1.

٢٠١٩-٢٠١٨		٢٠١٧-٢٠١٦		٢٠١٥-٢٠١٤		٢٠١٣-٢٠١٢		عنصر الميزانية
الميزانية العادية	الميزانية الخارجة عن الميزانية	الميزانية العادية	الميزانية الخارجة عن الميزانية	الميزانية العادية	الميزانية الخارجة عن الميزانية	الميزانية العادية	الميزانية الخارجة عن الميزانية	
-	٩	-	٩	-	٩	-	٨	البرنامج الفرعي ٤، الإعلام والتوعية
-	٥	-	٥	-	٣	-	٧	البرنامج الفرعي ٥، نزع السلاح الاقليمي
-	١	-	٢	-	٢	-	١	وحدة الأنشطة الإقليمية
-	١	-	٢	-	٢	-	١	مكتب فيينا
-	٤	-	٤	-	٣	-	٤	مركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلام ونزع السلاح في أفريقيا
-	٣	-	٣	-	٣	-	٣	مركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلام ونزع السلاح في آسيا والمحيط الهادئ
-	٣	-	٣	-	٣	-	٣	مركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلام ونزع السلاح والتنمية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي
-	٣	-	٤	-	٤	-	٣	دعم البرامج
٤	٦٠	٢	٦١	٢	٦٠	١	٦٢	المجموع الفرعي
٦٤		٦٣		٦٢		٦٣		المجموع

المصادر: دراسة تجميعية أجرتها شعبة التفتيش والتقييم التابعة لمكتب خدمات الرقابة الداخلية للوثائق التالية: A/66/6 (Sect. 4)، و A/68/6 (Sect. 4)، و A/70/6 (Sect. 4)، و A/72/6 (Sect. 4)، و A/72/6 (Sect. 4)/Corr.1، و A/68/6 (Sect. 4)/Corr.1.

السياق التشغيلي

١٥ - يعمل المكتب في بيئة سياسية وأمنية شديدة التقلب^(١٠). وقد كثرت النزاعات المسلحة لتبلغ ذروتها في الفترة ٢٠١٥-٢٠١٦ بمتوسط يقرب من ٥٠ نزاعاً في السنة^(١١). وظل السعي من أجل الحصول على التكنولوجيات النووية وأسلحة الدمار الشامل مستمراً ليشير التوترات على الصعيدين السياسي والتقني، ويضرب بقواعد نزع السلاح عرض الحائط. وفي الوقت نفسه، زادت النفقات العسكرية ٤,٠ في المائة بين عامي ٢٠١٥ و ٢٠١٦. وإجمالاً، بلغت النفقات العسكرية ما يقرب من ٦٨٦ ١ بليون دولار في عام ٢٠١٦، في حين ظل الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والذخائر يشكل تهديداً خطيراً للأمن الدولي، ويعرقل تحقيق أهداف التنمية المستدامة^(١٢). وبالإضافة إلى ذلك، فإن التطور السريع للتكنولوجيات الجديدة وعسكرتها يشكلان تحدياً ضاغظاً على ولاية نزع السلاح والسلام والاستقرار الدوليين.

(١٠) استعراض الكلمات التي ألقاها الممثل السامي.

(١١) Stockholm International Peace and Research Institute Yearbook 2017: Armaments, Disarmament and International Security, Summary, (Oxford University Press, 2017), p. 3.

(١٢) المرجع نفسه، الصفحة ١٢.

النطاق والغرض

١٦ - بالنظر إلى طول الفترة الممتدة منذ آخر تقييم أجراه مكتب خدمات الرقابة الداخلية لمكتب شؤون نزع السلاح، فقد كان هذا التقييم شاملا لجميع البرامج، إذ غطى جميع مجالات عمل المكتب من عام ٢٠١٤ إلى عام ٢٠١٧^(١٣).

ثالثا - المنهجية

١٧ - اتبع التقييم أسلوبا متعدد المنهجيات، متضمنا مصادر البيانات التالية:

(أ) **الاستعراض المنظم للوثائق**، على سبيل المثال، استعراض البيانات التي أدلى بها الممثل السامي، وممثلو الدول الأعضاء، والمنظمات الإقليمية، والمنظمات غير الحكومية، في اللجنة الأولى ومؤتمر نزع السلاح^(١٤)؛ وقرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن ذات الصلة؛ ومنشورات المكتب وتقاريره العديدة؛

(ب) **تحليل ثانوي لقواعد بيانات المكتب**، وأدائه البرنامجي وبيانات ميزانيته، على سبيل المثال، سجل الأسلحة التقليدية، والتقرير المتعلق بقاعدة بيانات النفقات العسكرية والمعاهدات المتعلقة بنزع السلاح؛ ونظام المعلومات المتكامل للرصد والوثائق؛ و الميزانيات البرنامجية؛ والتقارير المتعلقة بحالة المساهمات المقدمة لاتفاقيات نزع السلاح؛ وتقارير الأمين العام ذات الصلة؛

(ج) **دراسة استقصائية على شبكة الإنترنت** شملت ١٢٣ موظفا من موظفي المكتب يمثلون جميع الوحدات التشغيلية التابعة للمكتب^(١٥)؛

(د) **مقابلات شبه منظمة** مع ٦٠ موظفا، يمثلون جميع الوحدات في المكتب؛ و ٤٥ ممثلا من ممثلي الدول الأعضاء والمسؤولين الحكوميين؛ و ٣٥ شريكا خارجيا؛

(هـ) **ملاحظات مباشرة** لـ ١٣ عملية تفاوض متعددة الأطراف وأنشطة للمساعدة التقنية يقودها أو يدعمها المكتب، بوسائل منها المراكز الإقليمية التابعة له، وتشمل جميع المجالات المواضيعية (أسلحة الدمار الشامل، والأسلحة التقليدية، والمعلومات والتوعية)^(١٦).

١٨ - وقد واجه التقييم عائقين رئيسيين، هما: (أ) انخفاض معدل استجابة الموظفين للدراسة الاستقصائية في إحدى الوحدات التشغيلية؛ و (ب) قلة الفرص المتاحة لإجراء مقابلات موسعة مع المشاركين الذين مثلوا أنشطة المساعدة التقنية^(١٧). وواجه التقييم التحدي الأول بإجراء مقابلات مع موظفين من وحدة الاستجابة المتدنية لتناولها من زوايا مختلفة ولتأكيد نتائج الدراسة الاستقصائية^(١٨). أما التحدي الثاني فقد جرت مواجهته باستعراض ردود المشاركين من المكتب بإجراء استقصاءات بعد تقديم المساعدة التقنية.

(١٣) E/AC.51/1999/2؛ انظر أيضا E/AC.51/2002/6.

(١٤) الدورتان الحادية والسبعون والثانية والسبعون للجمعية العامة.

(١٥) بلغ معدل الاستجابة ٥٢,٠ في المائة.

(١٦) رصد سبع مناسبات لمفاوضات متعددة الأطراف.

(١٧) ثلاثة من بين ٢٢ موظفا (١٣,٦ في المائة).

(١٨) أجريت مقابلات مع ٢٢ موظفا (٨٦,٤ في المائة).

رابعاً - نتائج التقييم

ألف - كان برنامج عمل المكتب متسقاً مع ولايته ومستجيباً إلى حد بعيد لاحتياجات الجهات المعنية، وكان هناك إقرار بدوره كوسيط موثوق به ومحيد، باعتبار ذلك ميزته النسبية الرئيسية

برنامج العمل متسق إلى حد بعيد مع الولاية، ومستجيب لاحتياجات الجهات المعنية

١٩ - بالنظر إلى تقلب السياق التشغيلي، ظل المكتب يكتسب أهمية كبيرة على المستوى البرنامجي الأوسع. وعلاوة على هذا المستوى، أثبت استعراض الوثائق أن جميع النواتج والأنشطة التي يضطلع بها المكتب عبر أعمده الثلاثة كانت أيضاً متسقة مع ولايته.

٢٠ - وتشير الأدلة إلى أن المكتب استجاب إلى حد بعيد لاحتياجات الجهات المعنية وتوقعاتهم. فعلى سبيل المثال أفاد المندوبون إلى مؤتمر نزع السلاح واللجنة الأولى الذين أجريت مقابلات معهم بأن المكتب قدم الدعم التقني والمشورة اللازمين لتمكينهم من إجراء المناقشات والمداولات. وبالمثل، أفاد المشاركون في أنشطة المساعدة التقنية التي يضطلع بها المكتب، الذين أجريت مقابلات معهم وشملتهم الدراسة الاستقصائية، بأن تلك الأنشطة كانت مهمة لتلبية احتياجاتهم ومتسقة مع طلبات المساعدة. وكان جميع الأنشطة المعيارية وأنشطة المساعدة التقنية وتلك المتعلقة بالمعلومات، التي جرت مراقبتها واستعراضها، متسقة مع ولاية المكتب، وعند الاقتضاء، مع الاحتياجات التي أعربت عنها الجهات المعنية صاحبة المصلحة. وأكدت قرارات اللجنة الأولى أهمية عمل المكتب في إطار كل ركيزة، وأهمية هذا العمل في مساعدة الوفود على التداول والتفاوض وتنفيذ الولايات^(١٩). وأعرب الموظفون المشمولون بالدراسة الاستقصائية عن هذا الرأي: فمن بين ٤٠ مجيباً، وافق ٢٢ بقوة على أن المكتب استجاب لجميع الطلبات المقدمة من الدول الأعضاء، ووافق ١٧ على ذلك إلى حد ما؛ ومن بين ٤٦ مجيباً، رأى ١٥ أن أنشطة المساعدة التقنية للمكتب كانت دائماً داعمة لولايته، ورأى ٢٧ أنها كانت كذلك في معظم الأوقات.

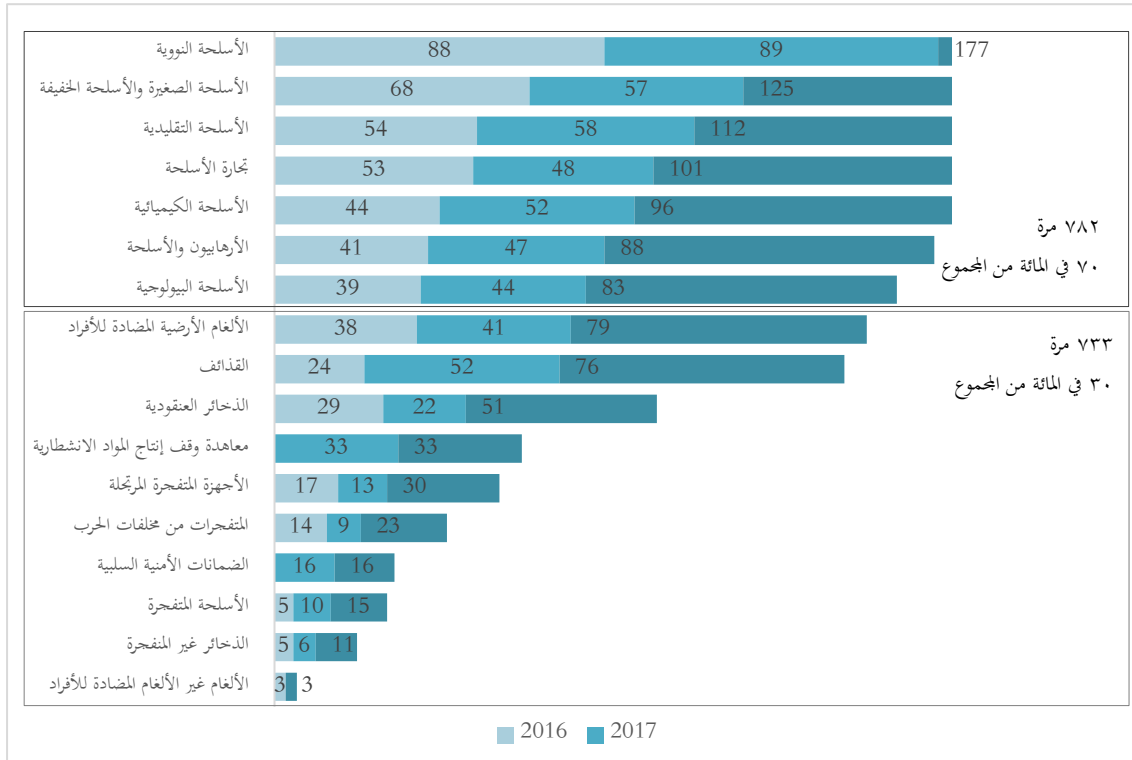
٢١ - وكمقياس إرشادي للمواءمة بين عمل المكتب وأولويات الدول الأعضاء، أشار استعراض للبيانات التي أدلى بها في اللجنة الأولى إلى أن المسائل السبع التي ذُكرت أكثر من غيرها وناقشتها الدول الأعضاء تتفق والمسائل التي تأتي ضمن صلاحيات المكتب.

٢٢ - الشكل الثالث يؤكد هذا الاتساق.

(١٩) قرارات الجمعية العامة ٧٤/٧١ إلى ٧٧/٧١.

الشكل الثالث

عدد مرات الإشارة إلى مواضيع نزع السلاح في مناقشات اللجنة الأولى، الفترة ٢٠١٦ - ٢٠١٧



المصادر: شعبة التفتيش والتقييم التابعة لمكتب خدمات الرقابة الداخلية، استعراض وثائق الجمعية العامة، الدوران الحادية والسبعون والثانية والسبعون.

دور الوسيط المحايد يعتبر ميزة نسبية رئيسية

٢٣ - اتبعت الأمم المتحدة تاريخيا جدول أعمال معياريا واضحا بشأن المسائل المتعلقة بنزع السلاح. فقد وافق أشخاص من الجهات المعنية صاحبة المصلحة الذين أجريت مقابلات معهم، بأغلبية ساحقة، على أن المكتب اكتسب، في تنفيذ ولايته ضمن هذا الإطار المعياري، سمعة الحياد، وهو ما منحه ميزة نسبية رئيسية بصفته شريكا موثوقا وذا مصداقية. وشملت الطرق المحددة التي اتبعها المكتب ليجعل هذا المنظور المحايد مؤثرا، ما يلي: (أ) الدعم المقدم من أمانته لتيسير المداولات بشأن نزع السلاح؛ و (ب) تقديمه منظورا تاريخيا وذاكرة مؤسسية؛ و (ج) تقديمه دعما تقنيا ومعارف ودعما لبناء القدرات. كذلك قيم موظفو المكتب الذين شملهم الاستقصاء أنفسهم بأنهم محايدون في تنفيذ الولاية المنوطة بهم.

باء - على الرغم من الأهمية الواسعة التي اتسم بها عمل المكتب بوجه عام، فقد كان المكتب يفتقر إلى نهج مدروس ومنهجي وكلي للتخطيط الاستراتيجي، وهو ما أعاق تحقيق إمكاناته القصوى

٢٤ - نفذ المكتب ولاية بعيدة المدى في بيئة معقدة ومتقلبة في مجال السلم والأمن. ففي ركيزته المعيارية، قدم الدعم للمناقشات المتعددة الأطراف، ويسر إبرام الاتفاقات، ودعم قدرات البلدان على تحسين تفاوضها بشأن الاتفاقات العالمية وتنفيذ تلك الاتفاقات في مجموعة متنوعة من السياقات

التشغيلية، بدءاً من تيسير اجتماعات اللجنة الأولى في نيويورك إلى دعم مؤتمر نزع السلاح في جنيف. وفي ركيزته للمساعدة التقنية، قام ببناء القدرات بواسطة برنامجه المتعلق بالثقيف والنشر والزمالات الدراسية في العديد من المسائل والسياقات المتباينة إلى حد بعيد، بدءاً من دعم المناطق ذات الاقتصادات المتوسطة الدخل التي تشهد نمواً كبيراً، والتي تقل فيها النزاعات كثيراً، وإن كانت مسائل الأمن والأسلحة التقليدية تشكل فيها تحديات كبيرة (على سبيل المثال، أمريكا اللاتينية)، وانتهاءً بالمناطق التي يؤثر فيها تنوع الاقتصادات، والمسائل المتصلة بالنزاع وحالات ما بعد انتهاء النزاع، الأزمات الإنسانية، وديناميات التنمية، تأثيراً مطرداً على الاستجابة والأولويات (على سبيل المثال، أفريقيا)، والمناطق التي يسود فيها التنوع السكاني، والاقتصادي، واللغوي، وتزايد عدم المساواة (على سبيل المثال، آسيا).

٢٥ - ومما يضيف إلى هذا التعقيد المشهد الواسع النطاق للجهات المعنية صاحبة المصلحة الذي نَقَدَ فيه المكتب برنامج عمله. ففي أعماله المعيارية والمتعلقة بالمساعدة التقنية، قدم الدعم لأفراد الدول الأعضاء، مع ما لديها من برامج متباينة واحتياجات مواضيعية، واضطلع بذلك بميزانية شحيحة نسبياً. وعمل المكتب جنباً إلى جنب مع عدد متزايد من المنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني التي تعمل في مجالات عمل مماثلة للعمل الذي يضطلع به المكتب، ولكل منها أهدافها الخاصة بها، مع حدوث تداخل ومنافسة متبادلة فيما بينها في كثير من الأحيان، وبينها وبين المكتب لانتباه صناع القرار. وبالإضافة إلى ذلك، فإن المكتب مدعو لأن ينسق عمله مع المنظمات الدولية والإقليمية الأخرى، ومع الوكالات والكيانات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة في مجالي نزع السلاح وعدم الانتشار، بوسائل منها فرقة العمل المشتركة بين الوكالات المعنية بإصلاح قطاع الأمن، واللجنة الدائمة المعنية بالمرأة والسلام والأمن، والمشروع المتعلق بمنع العنف المسلح، وفرقة العمل المعنية بالتنفيذ في مجال مكافحة الإرهاب.

٢٦ - إن ما يتسم به المكتب من طابع متعدد في برامجه الفرعية، ومتعدد المواضيع، ومتعدد المواقع، يبين مدى تعقد البيئة التشغيلية التي يعمل فيها، والتحديات التي يواجهها في تنفيذ ولايته. وإزاء هذه الخلفية، أعد برنامج عمل ذا طائفة واسعة من النواتج ذات الصلة، في إطار توجهه القائم على الحيادة، ومجال عمله القائم على التخصص التقني (انظر النتيجة ألف). وفي الوقت نفسه، افتقر إلى نهج مدروس ومنهجي وشامل ومفصل للتخطيط الاستراتيجي، نهج من شأنه، في ضوء هذه التعقيدات، أن يساعد برنامج عمله لا ليكون متسقاً مع ولايته فحسب، بل نهج يكتسب أهمية حاسمة للغاية للوفاء بولايته، ويساهم على الأرجح بفعالية في الجهود المبذولة لنزع السلاح، بالنظر إلى ميزته النسبية وموارده المحدودة واحتياجاته وقضاياها العالمية. وعلى غرار جميع برامج الأمانة العامة، اتبع المكتب عمليتي الإطار الاستراتيجي الرسمي والميزانية البرنامجية. غير أنه، خلافاً لبرامج أخرى للأمانة العامة، لم يضطلع بهذا القدر المفصل من العمل التخطيطي الاستراتيجي ليساعده على نحو أكثر تحديداً في توضيح كيف سينفذ برنامج عمله (ما سيوليه أولوية وما لن يوليه أولوية في مضيه قدماً، وكيف سيحقق النتائج المستهدفة) بأكثر الطرق كفاءة وفعالية في مواجهة سياقاته، وتعقيداته وتحدياته المتعددة الأوجه ومكانته وأصوله والفرص المتاحة له واتجاهاته ذات الصلة بذلك. ولم تكن وحدة التخطيط الاستراتيجي التابعة له، الموجودة في مكتب الممثل السامي، تضطلع بهذا النوع من عمليات التخطيط الاستراتيجي، بل كانت تركز أساساً على تحليل المسائل الناشئة.

٢٧ - وبسبب وجود هذه الثغرة في التخطيط الاستراتيجي على الصعيد المؤسسي الواسع النطاق، كانت خطط العمل الفردية للوحدات التنظيمية، على مستوى البرامج الفرعية، تفتقر كذلك إلى نهج

استراتيجي منهجي إزاء التخطيط. وكان لجميع المكاتب والوحدات التنفيذية خطط عمل من نوع ما، ولكن هذه الخطط كانت مختلفة من حيث النوعية والتفاصيل. وكانت خطط عمل المراكز الإقليمية مركزة إلى حد بعيد على تحقيق النواتج، مع إشارات قليلة جدا إلى التحليل المنهجي للاحتياجات والأولويات - أو إلى نهج يركز على تحقيق النتائج، بما في ذلك استراتيجيات التنفيذ أو الاحتياجات في مجال حشد الموارد. ومن بين المراكز الإقليمية الثلاثة، وضع مركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلام ونزع السلاح والتنمية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي أشمل خطة استراتيجية للدورتين الأخيرتين، رغم أن هذه الخطة نفسها افتقرت إلى الدقة في ما يتعلق بالاحتياجات، وأوجه التكامل والتآزر. وفي هذا السياق نفسه، كانت خطط العمل الفرعية والمجالات الوظيفية تفتقر إلى الوضوح بشأن أوجه التآزر والتكامل. وفي المقابلات، سلم الموظفون بحدوث بعض التكامل والتعاون بين الفروع؛ ومع ذلك، لم تتوفر أمثلة بعد على حدوث أوجه تآزر محددة ومنظمة وجارية. وأكدت استعراضات خطط العمل أن المهام والفروع كانت تفتقر إلى الدقة في بيان الطريقة التي كان بعضها يدعم عمل البعض الآخر ويكملها، وعلى وجه التحديد كيفية توافرها مع رؤية البرامج واستراتيجيتها وأولوياتها في مجال نزع السلاح.

٢٨ - وعلاوة على ذلك، ورغم أن الأنشطة والنواتج المنجزة في كل موقع من المواقع التابعة للمكتب، كانت ذات صلة بولايته وباحثات الجهات المعنية، فقد كانت هذه الأنشطة تنفذ في كثير من الحالات بطريقة مشتتة ومنعزلة وضيقة التصور، من دون محاولات للرجوع إلى الفروع الأخرى للمكتب - أو الربط برؤية أو مجموعة أهداف واسعة للمكتب - بهدف تحقيق أقصى قدر من الأهمية المؤسسية أو الحد الأقصى من النتائج المؤسسية. فعلى سبيل المثال، كان مكتب فيينا مركزا كليا تقريبا على المرأة في مبادرة نزع السلاح، مع قدر قليل من تبادل الخبرات مع المراكز الإقليمية التي كانت تضطلع بمبادرات مماثلة. وبالمثل، كان تركيز مركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلام ونزع السلاح والتنمية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي على تحديد الأسلحة والاتجار غير المشروع بالأسلحة يجري من دون إحالات حقيقية إلى أنشطة المركز بشأن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. وفي حين لاحظ المكتب بطريقة غير رسمية التقدم المحرز في التعاون بين الفروع الفنية وفرع نزع السلاح الإقليمي، بما في ذلك تنسيق المشاريع المشتركة لأغراض مواضيع محددة، كانت هناك حالات فردية كانت فيها أهمية المكتب دون المستوى الأمثل، عندما كانت البرامج الفرعية تركز على الترتيبات اللوجستية أو ترتيبات السفر للمندوبين لحضور الاجتماعات، أكثر من تركيزها على التحليل الموضوعي لدعم تلك الاجتماعات. ونتيجة لذلك، أضاعت أقسام المكتب المختلفة فرصا لا تعلن تأييدها بشأن رؤية مشتركة وتحدد نتائج مستهدفة فحسب، بل ولتفعل ذلك بطريقة متسقة ومنسقة جيدا على نطاق المنظمة، على سبيل المثال، بالاستفادة إلى أقصى حد من الأصول المستقلة، والشراكات الاستراتيجية، والميزة النسبية لكل وحدة تنظيمية، من أجل تحقيق "مجموع أكبر من أجزائه".

٢٩ - وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧، نفذ المكتب عملية صياغة رؤية تنطوي على إجراء تقييم نقدي لأدوار المكتب ووظائفه. وقد أبانت هذه المبادرة للمكتب رغبة الممثل السامي في رسم مسار استراتيجي أوضح وأسرع. وعلى الرغم من عدم نشوء ناتج مادي عن هذا الاجتماع لبيان الخطوات الملموسة التي يمكن اتباعها لترجمة نتائجه الرئيسية إلى إجراءات ملموسة، فقد أطلق الأمين العام، في أوائل عام ٢٠١٨، "خطة جديدة لنزع السلاح" بمشاركة الممثل السامي الفعلية. وقد مثلت هذه المبادرة معلما بارزا يمكن أن يكفل بقاء هذا الجانب الحاسم من ميثاق الأمم المتحدة مكوّنا باديا للعيان من

مكونات خطة الأمين العام للمضي قدماً - وخطوة تصحيحية ممكنة لمواجهة غياب نزع السلاح عن عملية إعادة هيكلة ركيزة السلام والأمن في الأمم المتحدة (انظر A/72/525). وقد أتاحت هذه المبادرة التنظيمية الأعم فرصة محتملة للمكتب ليحذو حذو الأمين العام ويعيد النظر في عمله، باعتماد تخطيط استراتيجي أكثر منهجية وإبداعاً، ومصوغاً حول خطة نزع السلاح الجديدة والأطر المعيارية الرئيسية الأخرى، فضلاً عن إطاره الاستراتيجي.

جيم - أنجز المكتب بنجاح معظم نواتج برنامج عمله؛ غير أن نتائج هذا العمل لم تكن معروفة إلا جزئياً، ويعزى ذلك إلى أمور منها افتقار طويل الأمد إلى أسلوب منهجي للرصد والتقييم الذاتي والإبلاغ على مستوى النتائج

٣٠ - أشار استعراض لبيانات نظام المعلومات المتكامل للرصد والوثائق إلى أن المكتب أنجز برنامج عمله بمعدلات مرتفعة بصورة ثابتة (٨٩,٠ في المائة من ٩٣٠ ناتجاً من النواتج المبرمجة في الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥، و ٨٧,٠ في المائة من ٨٧٦ ناتجاً من النواتج في الفترة ٢٠١٦-٢٠١٧) حيث أرجئت النسبتان المئويتان المتبقيتان، وهما ١١,٠ و ١٣,٠ في المائة، على التوالي، أو ألقينا لأسباب تشريعية. وبينت أمثلة من النواتج العديدة للمكتب في كل مجال من مجالاته الوظيفية الثلاثة أن المكتب اضطلع بما يلي:

- يسّر ١٢٠ ناتجاً/دورة لآلية نزع السلاح، بما في ذلك توفير ٥٩٣ وثيقة من وثائق الهيئات التداولية لمؤتمر نزع السلاح، واللجنة الأولى، وهيئة نزع السلاح، في جملة أمور أخرى؛
- قدم ١٠٥ نواتج على الأقل من نواتج المساعدة التقنية في الفترة ٢٠١٤-٢٠١٧، بما في ذلك ٥٥ نشاطاً من الأنشطة التي تعزز الحوار، و ٣٦ نشاطاً من الأنشطة الرامية إلى إذكاء الوعي؛
- وفر ١٩٤ ناتجاً من نواتج المعلومات والتوعية، على سبيل المثال، ما يتصل بنزع السلاح من حملات ومعارض ومناسبات وأنشطة توزيع المنشورات.

٣١ - وعلى الرغم من أن المكتب نفذ برنامج عمله في جميع المجالات والمهام المواضيعية، فإن الأدلة على وجود نتائج فورية أو متوسطة المدى أو طويلة المدى لم تكن متاحة بصورة منهجية أو ثابتة. وهذه الفجوة ترجع إلى أمور منها المناخ الأمني الدولي الذي يعمل فيه المكتب والمتسم بطبيعته بعدم إمكانية التنبؤ به وبكثرة اضطرابه، حيث التقدم في مجال نزع السلاح يكمن بعيداً خارج نطاق سيطرته. وفي إطار الركيزة المعيارية، أكد جميع الوفود الذين أجريت مقابلات معهم صعوبة التوصل إلى اتفاقات أو إحراز أي تقدم ملموس في مجال نزع السلاح، بالنظر إلى أن اعتبارات الأمن الوطني تُمنح الأسبقية على أي جهود حسنة النوايا للتوصل إلى توافق في الآراء بشأن نزع السلاح. وفي إطار ركيزة المساعدة التقنية، أقر أولئك الذين أجريت مقابلات معهم بأن أي اتفاق متعدد الأطراف لا يمكن أن يكون ناجحاً ما لم يجر تنفيذ القواعد وإنفاذها بفعالية. وفي هذا السياق، وعلى الرغم من أن بعض القدرات قد بنيت في الأجل القصير، فقد رُوي أن بناء القدرات المؤسسية على المدى الطويل يتطلب تعزيز الترتيبات المؤسسية والدعم المتواصل. وأخيراً، وفي إطار ركيزة الإعلام والتوعية، رُوي أن إذكاء الوعي وإجراء تغييرات في المواقف يتطلبان بذل جهود قوية ومتواصلة ومتعددة الجوانب، وحتى لو تحقق ذلك، فإن هذه الآثار ليست مضمونة لأن المواقف تقف ضد التغيير في كثير من الأحيان. ولذلك، ففي الإجمال، كان قياس فعالية المكتب أمراً بعيد المنال.

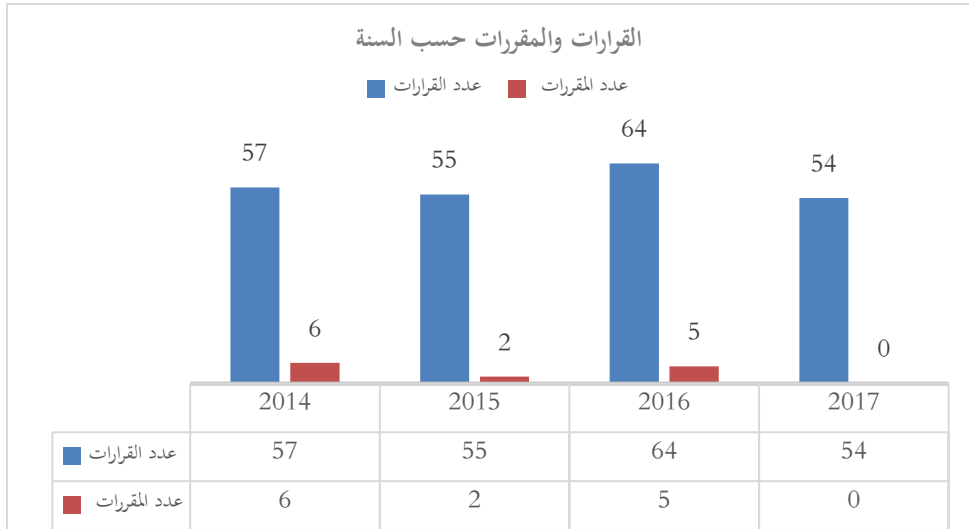
٣٢ - وعلى الرغم من هذه التحديات الكامنة، هناك بعض الأدلة على أن المكتب قدم إسهامات جديدة بالذكر في كل من مجالاته الوظيفية الثلاثة، على النحو المبين أدناه.

المساهمات المقدمة في قرارات الهيئات الحكومية الدولية ومقرراتها

٣٣ - ساعد المكتب على تسهيل اعتماد ٢٣٠ قرارا و ١٣ مقرا في إطار مداوالات اللجنة الأولى في الفترة ٢٠١٤-٢٠١٧. وفي هذا الصدد، قدم المكتب الدعم إلى ٣١٥ ٢ مجال عمل في إطار هذه القرارات والمقررات: ٦٧٧ قرارا ومقرا منها تدعو الدول الأعضاء إلى اتخاذ إجراء، و ٢٥٣ قرارا ومقرا منها تدعو الأمين العام إلى اتخاذ إجراء، و ١٨٨ قرارا ومقرا منها تدعو إلى اتخاذ إجراء عام، و ٦٦ قرارا ومقرا منها تدعو مؤتمر نزع السلاح وهيئة نزع السلاح إلى اتخاذ إجراء، وبنوه ٥٠٠ قرار ومقرر بالتقدم المحرز بشأن النتائج، ويسلم ٣٥٩ قرارا ومقرا منها بمسائل معينة، وبنوه ٢٧٢ قرارا ومقرا بإجراءات أخرى في مجال نزع السلاح. ويوضح الشكل الرابع عدد قرارات اللجنة الأولى ومقرراتها المتخذة بتيسير من المكتب، حسب السنة، ويبين الشكل الخامس تلك القرارات والمقررات حسب المجال المواضيعي.

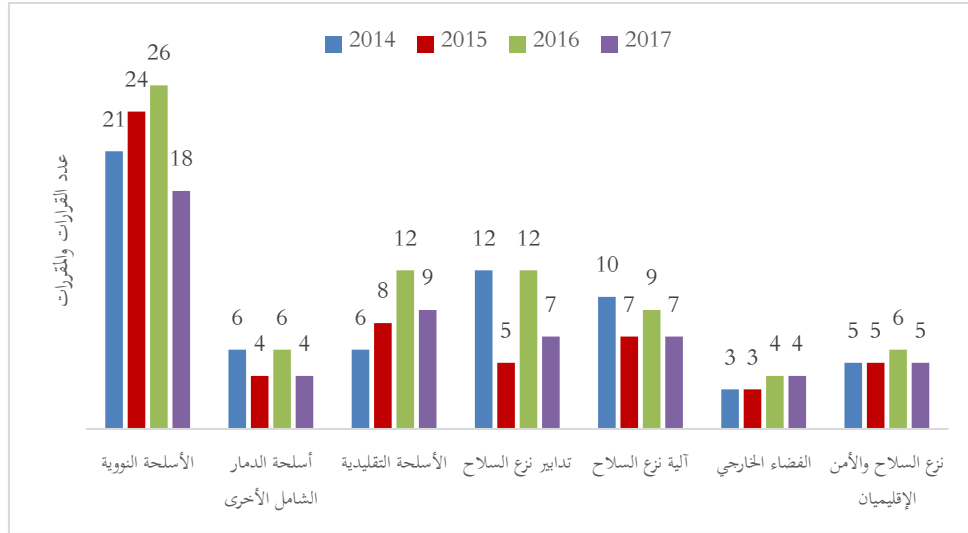
الشكل الرابع

مجموع عدد قرارات اللجنة الأولى ومقرراتها التي اتُخذت بتيسير من مكتب شؤون نزع السلاح، الفترة ٢٠١٤-٢٠١٧



الشكل الخامس

قرارات اللجنة الأولى ومقرراتها التي اتخذت بتيسير من المكتب، الفترة ٢٠١٤-٢٠١٦



المصادر: استعراض مداولات اللجنة الأولى في دوراتها من التاسعة والستين إلى الحادية والسبعين.

٣٤ - وفي ما يتعلق بالمعايير العالمية، يستر المكتب المناقشة والاتفاق المتعلقين بمعاهدة حظر الأسلحة النووية. وفي هذا المجال، فبينما أقرت الدول الأعضاء بأن مؤتمر نزع السلاح واقف في حالة جمود على مدى عقود من الزمن، فقد أشارت إلى أن آلية نزع السلاح لا يقصد بها أن تكون "مصنع معاهدات" بل "منارة لنزع السلاح" بقيمة لا تقدر بثمن. ونوهت بأهمية الممثل السامي وقيادة الأمين العام في تنشيط المناقشات المتعلقة بنزع السلاح، والمساعدة على الربط بين مختلف منتديات نزع السلاح، وتعزيز الحوار والمناقشة بواسطة الربط والنشر. وفي هذا السياق، أقرت بدور المكتب من حيث كونه جهة تيسير محايدة، وأعربت عن تقديرها لما قدمه من دعم لتشجيع الحوار والنقاش في مؤتمر نزع السلاح والمنتديات الأخرى.

إسهامات المساعدة التقنية في بناء القدرات

٣٥ - تشير مقابلات أجريت في حلقات العمل التي تولى رصدها مكتب خدمات المراقبة الداخلية إلى أن معظم المشاركين اعتبروا هذه الأحداث مفيدة. وتبين بيانات الدراسات الاستقصائية الخاصة بالمراكز الإقليمية أن ٧٨ في المائة من المشاركين في حلقات العمل المشمولين بالدراسة الاستقصائية أعربوا عن رضاهم عن جودة أنشطة بناء القدرات وفائدتها. وأشارت استعراضات الوثائق إلى أن ٤٢ بلدا على الأقل أبلغت عن قيامها بتعزيز قدراتها المؤسسية، وتعزيز المهارات التقنية لـ ٨٣٠ مسؤولا حكوميا على الأقل، كما تفيد التقارير، بفضل بناء القدرات في مجالات مثل الحد من التسلح، والتحقيق الجنائي الباليستي، والأمن الخاص، وأسلحة الدمار الشامل، بما في ذلك تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤). وتفيد التقارير بأن مشاريع التشريعات الوطنية استرشدت أيضا بالخدمات الاستشارية المقدمة بشأن البروتوكولات الأمنية الخاصة، وقرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤)، وتحديد الأسلحة.

٣٦ - وفي ما يتعلق بوسم الأسلحة الصغيرة وتعقبها وإدارة مخزوناتهما وتدميرها، يسر المكتب إدماج ١٧ إجراء من إجراءات التشغيل الموحدة في النظم الوطنية وتنفيذها، بما في ذلك إدخال تحسينات على ظروف عمل القائمين بفحص الأسلحة النارية. وزعم أن تدريبه ٤٥٠ ١ مسؤولاً حكومياً وتقديمه المساعدة إلى السلطات المختصة في خمسة بلدان ساهما في تدمير ٦٢ ٠٠٠ قطعة من الأسلحة الصغيرة على الأقل، وأكثر من ٦٢ طناً من الذخائر، ووسم ٤٠٠ ١ قطعة، ووضع وسم ثانوي على أكثر من ٥٠٠ قطعة. وتمشيا مع الهدف ١٦ من أهداف التنمية المستدامة في أحد البلدان، تفيد التقارير بأن المكتب نفذ أنشطة توعية لدى ٨٠٠ شاب من المراهقين عن أخطار الأسلحة النارية، وقدم المساعدة لمشروع للتحقيق بشأن السلام ونزع السلاح، وهو مشروع أدمج في المناهج المدرسية ليصل إلى ما يقرب من ٥٠٠ ٠٠٠ طفل من أطفال المدارس، وكان نصفهم من الفتيات. وفي إطار برنامج الزمالات، قدم المكتب التدريب لدبلوماسيين ووفود من ١٠٠ بلد من البلدان النامية، ويُفترض أن يعزز ذلك قدرتهم المؤسسية والتفاوضية.

إسهامات الإعلام والتوعية في المعرفة وإذكاء الوعي

٣٧ - أشارت استعراضات الوثائق إلى أن أنشطة التوعية ربما تكون قد أسهمت في إذكاء الوعي بنزع السلاح والاهتمام به. وبلغ مجموع حركة الموقع الشبكي ٤٧ ٠٠٠ زيارة في المتوسط في الشهر. وعموماً، فإن المواضيع التي اجتذبت القدر الأكبر من الاهتمام هي: تجارة الأسلحة، واستخدام الأسلحة الكيميائية، ومعاهدة حظر الأسلحة النووية. وغطت الصحف ووسائل الإعلام على الأقل ٧٤ خبراً من الأخبار المتصلة بنزع السلاح. كذلك أشارت الطلبات المتزايدة على المنشور الموجز في مجال نزع السلاح من جانب الممارسين في مجال نزع السلاح إلى زيادة الاهتمام و/أو الوعي بهذا الأمر.

عدم كفاية الرصد والتقييم الذاتي والإبلاغ على مستوى النتائج

٣٨ - فيما عدا هذه التقييمات غير الرسمية لعمل المكتب لم تكن هناك أدلة ملموسة على مستوى النتائج تتعلق بنتائج عمله. فقد كانت تلك الأدلة ستشير إلى أمور منها أن إجراءات المكتب أثرت مباشرة على الاتفاقات والقرارات والسياسات وتنفيذها، وأن هذا التنفيذ أفضى إلى مكاسب ملموسة في مجال نزع السلاح؛ أو أن المساعدة التقنية ساهمت في بناء القدرات المؤسسية في الأجلين المتوسط والطويل؛ أو أن أنشطته في مجالي المعلومات والتوعية عززت الوعي والمعرفة في واقع الأمر لدى صناع القرار الرئيسيين (وأولئك الذين يسعون إلى التأثير فيهم) بأي وسيلة من الوسائل. وفي حين كان لدى المكتب بعض الأدوات الميسرة لجمع البيانات المتعلقة بالأداء، بما في ذلك مؤشرات وتقارير النتائج، فإن العديد من هذه الأدوات لم تبلغ عن النتائج، ولم تقدم صورة شاملة لما كان يحققه المكتب أو لا يحققه (ولماذا) على نطاق برنامج عمله. وهناك ثغرات محددة منها ما يلي:

- كان معظم التقارير المتاحة عن المشاريع وصفيّة في معظمها، وقدمت أفكاراً بشأن توقع أن بعض النتائج سوف تُحقق، ولكنها نادراً ما ذكرت النتائج التي تحققت، ناهيك عن وجود أدلة لدعم المزاعم المتعلقة بالنتائج

- وكانت المراكز الإقليمية تفتقر إلى الأطر المنطقية وما يرتبط بها من مؤشرات النتائج لتقييم أدائها، وكانت تقاريرها السنوية مركزة على تحقيق النواتج، مع قلة الإشارة إلى أدنى حد إلى النتائج
- وكان لدى البرامج الفرعية أطر منطقية ومؤشرات للنتائج، ولكن هذه الأطر والمؤشرات كانت أيضا مركزة إلى حد بعيد على تحقيق نواتج، وكانت بياناتها المتعلقة بالنتائج محدودة
- وكانت المتابعة مع المشاركين في برنامج الزمالات الدراسية من أجل تقييم الآثار الطويلة الأجل متقطعة وانتقائية وغير منهجية
- ولم يكن المشاركون في حلقة العمل، كالمشاركين في برنامج الزمالات، يُتابعون بصورة منهجية لتقييم مهاراتهم وتطويرها واستخدامها
- ولم تكن هناك بيانات لدراسات استقصائية للمستخدمين في ما يتعلق بأعمال النشر التي يضطلع بها المكتب، بما في ذلك بيانات عن برنامج معلومات نزع السلاح
- ولم تحقق الاستفادة من كامل إمكانات استخدام وبيانات وسائط التواصل الاجتماعي.

٣٩ - وبالإضافة إلى عدم وجود آليات لجمع البيانات المتعلقة بالنتائج، لم تكن هناك ممارسات قائمة على التقييم الذاتي لإجراء تقييم منهجي للأداء البرنامجي للمكتب. وكانت هناك جهود رمزية للتقييم الذاتي تتجاوز الالتزام الرسمي والإبلاغ الذاتي الإلزامي. وعلى مستوى البرنامج الفرعي، كانت هناك أدوات أساسية لتقييم النتائج، وذلك لتقييم ومناقشة المجالات التي تحتاج إلى تحسين. وكان هذا هو الحال أيضا على الصعيد الإقليمي. ووفقا لما ورد في لوحة الرصد والتقييم التابعة لشعبة التفتيش والتقييم التابعة لمكتب خدمات الرقابة الداخلية لفترة السنتين، كان المكتب قد اعتمد مؤخرا سياسة تقييم لم تنفذ. ولم يكن هناك أي خطة تقييم، ولا وظيفة تقييم، وكانت ميزانية المكتب للرصد والتقييم هامشية (٠,٠١٥ في المائة من ميزانية المكتب)، وحتى في هذه الحالة، لم يتم توثيق نواتج التقييم. وعلى الرغم من اعتماد البرنامج على موارد خارجة عن الميزانية، كانت التقييمات الممولة من المانحين محدودة أيضا. وبالنظر إلى القيود المتعلقة بالقدرات التي يواجهها المكتب، فإن هذه الثغرات ليست مستغربة؛ ومع ذلك، فإنها تجعل المكتب ذا تأثير سلبي في المشهد العام للتقييم في الأمانة العامة، وهو وضع خففت حدته جهود الإصلاح الإداري التي يبذلها الأمين العام، بدعوته إلى تعزيز التقييم الذاتي الذي يركز على النتائج والمساءلة كأداة لتعزيز تقييم الإدارة والتعلم والأداء من أجل تحسين الفعالية (A/72/492، الفقرات ١٠٣-١٠٥).

دال - نفذ المكتب خطة عمله على خلفية ولاية واسعة مقرونة بموارد غير مستقرة؛ ومع

ذلك، فإنه لم يسخر أصوله وهياكله ووظائفه الداخلية الكبيرة أو شراكاته الخارجية بالكامل لتحقيق أقصى قدر من النتائج في حدود موارده المتاحة له

إنجاز برنامج العمل الخاص بميزانية صغيرة نسبيا، واعتماد متزايد على أموال خارجة عن الميزانية، ونشوء حالة من عدم الاستقرار جراء إبرام عقود قصيرة الأجل

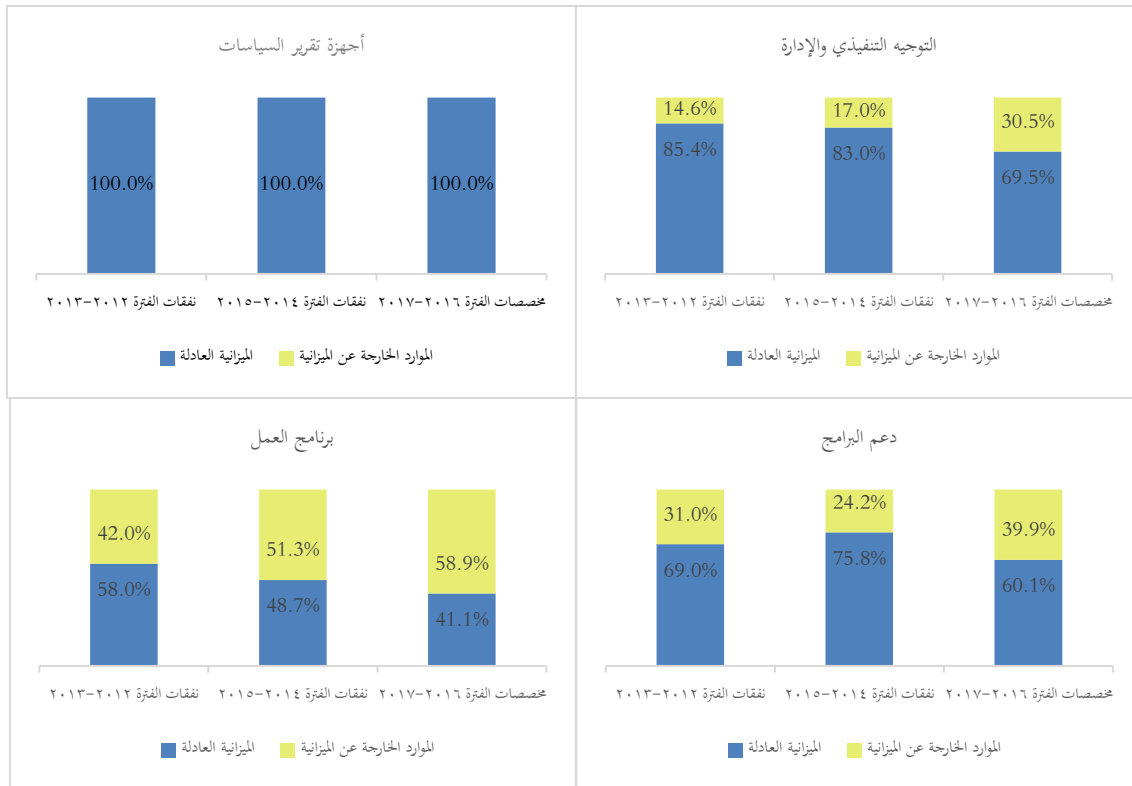
٤٠ - كانت موارد الميزانية المتاحة للمكتب محدودة مقارنة بمعظم برامج الأمانة العامة، غير أن المكتب أنجز ٣٣٥٠ ناجما بين عامي ٢٠١٤ و ٢٠١٧. وكما يوضح الشكلاان السادس والسابع، أنجز المكتب

جزءاً كبيراً من برنامج عمله الأساسي بالاعتماد المتزايد على الموارد الخارجة عن الميزانية، وعلى الأخص في ما يتعلق بأسلحة الدمار الشامل، والبرامج الفرعية الإقليمية لنزع السلاح. وقد تولد عن الاعتماد على هذه الموارد المشوبة بحالة من عدم اليقين بطبيعتها حالة من عدم الاستقرار في إنجاز هذه البرامج الفرعية، ومن ثم بالنسبة للمكتب عموماً. وكان من شأن التغيرات السنوية في التبرعات المقدمة للصناديق الاستثمارية للمراكز الإقليمية أن عززت هذا التقلب على الصعيد الإقليمي. ويبين الشكل السادس هذا المنحى.

الشكل السادس

تمويل العناصر البرنامجية لمكتب شؤون نزع السلاح من الميزانية العادية والموارد الخارجة عن الميزانية، للفترة ٢٠١٧-٢٠١٢

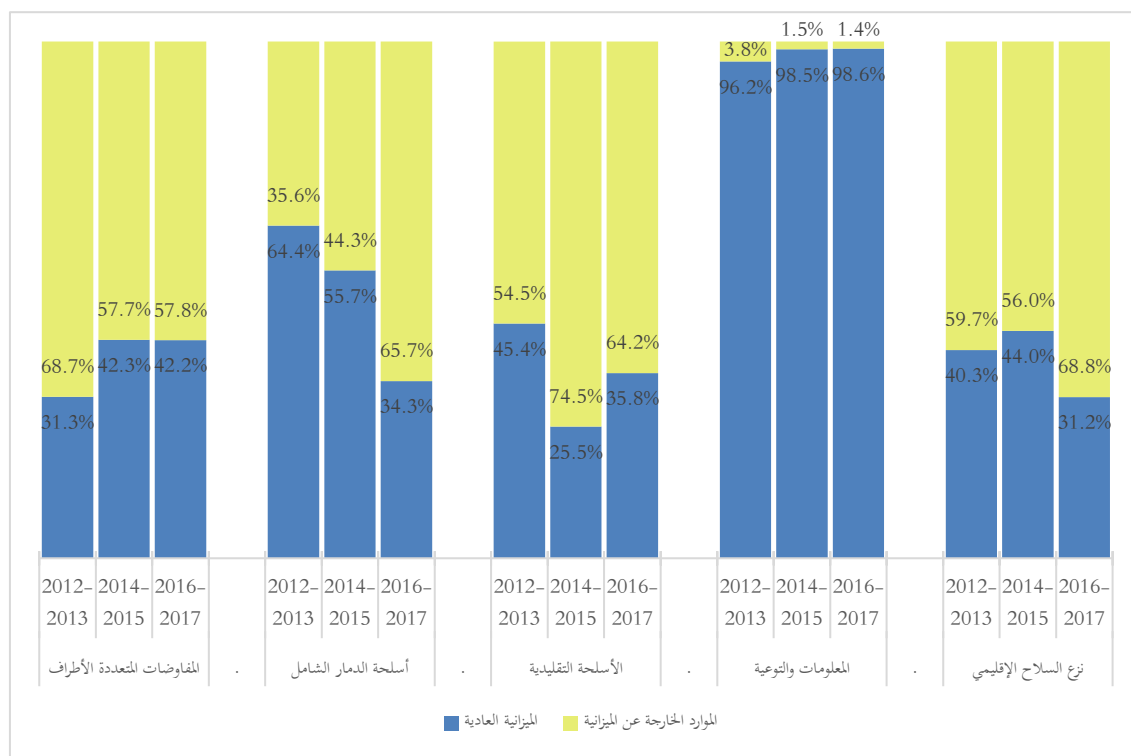
(بالنسبة المئوية)



المصدر: دراسة تجميعية أجرتها شعبة التفتيش والتقييم التابعة لمكتب خدمات الرقابة الداخلية للوثيقتين (A/70/6 (Sect. 4)، A/72/6 (Sect. 4) و A/72/6 (Sect. 4)/Corr.1.

الشكل السابع
تمويل البرامج الفرعية لمكتب الأمم المتحدة لشؤون من الميزانية العادية والموارد الخارجة عن
الميزانية، مخصصات الفترة ٢٠١٧-٢٠١٢

(بالنسبة المئوية)



المصادر: دراسة تجميعية أجرتها شعبة التفتيش والتقييم التابعة لمكتب خدمات الرقابة الداخلية للوثائق التالية: (A/68/6 (Sect. 4)، و A/68/6 (Sect. 4)، و A/70/6 (Sect. 4)، و A/70/6 (Sect. 4)/Corr.1، و A/72/6 (Sect. 4)/Corr.1.

الشكل الثامن

التبرعات المقدمة إلى الصناديق الاستثمارية للمراكز الإقليمية، للفترة ٢٠١٢-٢٠١٦

(بملايين دولارات الولايات المتحدة)



المصدر: دراسة تجميعية أجرتها شعبة التقييم الداخلي التابعة لمكتب خدمات الرقابة الداخلية لتقارير الأمين العام عن المراكز الإقليمية

٤١ - أكدت المقابلات التي أجريت في المراكز الإقليمية الثلاثة وفي فيينا أن الموارد الخارجة عن الميزانية كانت ذات أهمية حاسمة لإنجاز خطط العمل الأساسية لهذه المكاتب. ولم يكن ليتسنى تحقيق شيء يذكر بالاعتماد على الوظائف الممولة من الميزانية العادية وحدها، وهي لم تكن تتجاوز أربع وظائف لكل موقع (انظر الجدول ٢). وكان جزء كبير من التبرعات يدعم الموارد البشرية غير المتصلة بالوظائف (الاستشاريون وأفراد المتعاقدين)، وكانت تتراوح بين أربعة أفراد في مركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلام ونزع السلاح والتنمية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي و ١٩ فردا في مركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلام ونزع السلاح في آسيا والمحيط الهادئ (انظر 4 (Sect. 4) A/70/6). وكان هؤلاء الأفراد في معظم الحالات يقدمون المساعدة التقنية والخدمات الاستشارية للدول الأعضاء في المنطقتين، وكانوا مسؤولين عن برنامج التثقيف في مجال نزع السلاح في فيينا.

٤٢ - وعلى الرغم مما كان لهؤلاء الأفراد من أهمية في إنجاز برنامج عمل المكتب، فقد كانت العقود المبرمة معهم في الغالب قصيرة المدة (أقصر مدة ثلاثة أشهر) وغير مستقرة إلى حد بعيد، ولم يكن تجديدها مضمونا دائما. وكان هذا السيناريو أيضا إحدى سمات المشاريع، التي استغرقت بطبيعتها وقتا أطول لتُصمَّم جيدا وتنجز بفعالية، وكذلك الأمر بالنسبة للبرامج المواضيعية، التي كثيرا ما كانت تتطلب اتباع نهج طويل الأمد من أجل تحقيق نتائج. وقد شدد الموظفون والجهات المعنية الخارجية على ما كان يترتب على هذه الحالة من آثار في إنجاز النواتج، وما يقابل ذلك من مخاطر في إنجاز النتائج، وأثر ذلك على الحياة الشخصية للمتقاعدين.

٤٣ - وفي فرع جنيف، كانت هناك حالة مماثلة تفاقمت إلى حد ما جراء التأخر في دفع الاشتراكات في الموارد الخارجة عن الميزانية: وشكلت المتأخرات المستحقة من الدول الأعضاء الأطراف في اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين الأسلحة البكتريولوجية (البيولوجية) والتكسينية، وتدمير تلك الأسلحة، واتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر (انظر الجدول ٣) خطراً على ولايات تلك الهيئات وعلى صميم وجود وحدات دعم تنفيذها، ولا سيما وحدة دعم تنفيذ اتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة. وقد ظلت هذه المشكلة قائمة لسنوات، ولم تظهر إلا رسمياً بعد اعتماد المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام ونظام أوموجا. وعلى وجه التحديد، اتخذت الأطراف المتعاقدة السامية في اتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة تدابير للتحويل على نتائج سداد المدفوعات في غير وقتها، بتعليق خدمات الترجمة الشفوية والترجمة التحريرية، وإلغاء اجتماعات إحدى السنوات مباشرة، لإعطاء أولوية لعقود الموظفين على اجتماعات الدول الأطراف. غير أن ذلك لم يسفر عنه سوى أن مخاطر التعثر في الأداء زادت حدة في أواخر عام ٢٠١٧، ولم يتسنى تجديد عقدي موظفي وحدة دعم تنفيذ اتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة، ولم تتمكن الوحدة من أداء مهامها منذ ذلك الحين فصاعداً إلا إذا دعمت الأقسام الأخرى في المكتب عملها وتنازلت لها عن موظفين - وهو حل يتعارض والنظام المالي والقواعد المالية للأمم المتحدة. وقد أشارت استعراضات الوثائق والمقابلات التي أجريت إلى أن هذه الحالة ولدت التزامات مالية ومتعلقة بالسمعة بالنسبة لأمانة الاتفاقيات وبالنسبة للمكتب في نهاية المطاف^(٢٠).

الجدول ٣

المتأخرات المستحقة على الدول الأطراف في سداد اشتراكاتها لوحدة دعم التنفيذ

(بدولارات الولايات المتحدة)

اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين الأسلحة البكتريولوجية (البيولوجية) والتكسينية، وتدمير تلك الأسلحة المجموع			
اتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة	٤٨ ٠٠٥,٩٢	٨٢ ٣٥٤,٢٨	١٣٠ ٣٦٠,٢٠
المتأخرات حتى عام ٢٠١٦ (أ)			
المتأخرات في عام ٢٠١٧ (ب)	١٩ ٠٠٢,٥٥	٦٢ ٦٥٠,٣٣	٨١ ٦٥٢,٨٨
مجموع المتأخرات حتى عام ٢٠١٧ (ج = أ زائد ب)	٦٧ ٠٠٨,٤٧	١٤٥ ٠٠٤,٦١	٢١٢ ٠١٣,٠٨
المدفوعات الزائدة (د)	٣ ٦٧٣,٠٤	٥٦٨ ٨١٢,٤٥	٥٧٢ ٤٨٥,٤٩
صافي النقدية (دال ناقصا جيم)	(٦٣ ٣٣٥,٤٣)	٤٢٣ ٨٠٧,٨٤	٣٦٠ ٤٧٢,٤١
الزيادة في المتأخرات في عام ٢٠١٧ (ب مقسومة على أ، بالنسبة المئوية)	٤٠	٧٦	٦٣
تعويض المتأخرات بالمدفوعات الزائدة (د مقسومة على ج، بالنسبة المئوية)	٥	٣٩٢	٢٧٠

المصدر: دراسة تجميعية أجرتها شعبة التفتيش والتقييم التابعة لمكتب خدمات الرقابة الداخلية لدائرة إدارة الموارد المالية في مكتب الأمم المتحدة في جنيف.

(٢٠) تقرير شعبة المراجعة الداخلية للحسابات التابعة لمكتب خدمات الرقابة الداخلية ٢٠١٤/١٠٩.

بسبب عدم وجود دعم مركزي لجمع الأموال، كانت المكاتب الموجودة خارج المقر تُترك في كثير من الحالات لتكفل استمرار برامج عملها بنفسها

٤٤ - كانت الجهود المبذولة لجمع الأموال في المراكز الإقليمية - وهي مهمة في صلب ولاياتها - متنوعة، وأفضت إلى نتائج مختلطة خلال الفترة المشمولة بالتقييم^(٢١). فأولا، تفاوتت استراتيجيات تعبئة الموارد من كونها غير موجودة في بعض الحالات إلى استراتيجيات متطورة وواضحة وموجزة جيدا في حالات أخرى، حيث كانت المراكز الإقليمية الكبيرة قادرة على أن تركز القدرات لحشد الموارد في المقام الأول - ومن ثم توافرت لها القدرة على جمع المزيد من الموارد. (وفي ضوء هذه الحالة، أثر اختلاف السياقات الجغرافية السياسية، والسياسات الخارجية للجهات المانحة، على نجاح المكاتب في تعبئة الموارد). ثانيا، لم تكن الموارد تتحقق بناء على احتياجات محددة مسبقا وقائمة على أدلة أو على تقييم الأثر المحتمل، بل كانت قائمة على الفرص المتاحة. وفي المقابلات والملاحظات المباشرة، لم يعتبر أي من الأنشطة الممولة من هذه الموارد أنها غير ذات صلة تماما. غير أن هذه الحالة انطوت على وجود نهج مخصص تقوده الجهات المانحة في الاضطلاع بأنشطة المكتب، بدلا من إجراء تحليل منهجي للحالات والسيناريوهات الأمنية المختلفة التي توجه تصميم المساعدة التقنية وعملية تعبئة الموارد المرتبطة به. ثالثا، وكما هو مبين في الشكل الثامن، لم تتدفق التبرعات بالتساوي إلى المراكز الثلاثة، أو بصورة متناسبة مع أي متغيرات، من قبيل السكان أو المنطقة الجغرافية المشمولة.

٤٥ - وقد أدى صغر حجم قاعدة المانحين إلى تفاقم حالة الضعف في المراكز الإقليمية. ففي الفترة ٢٠١٦-٢٠١٤ منح ٢١ بلدا وسبع منظمات المراكز الإقليمية صناديق استثمارية، ولم يفعل منها ذلك أكثر من مرة سوى ١١ بلدا ومنظمة دولية واحدة. وقدمت ثلاثة بلدان ٦٩,٣ في المائة من هذه التبرعات. وقدمت، إلى جانب منطقتين دوليتين، ٨١,٨ في المائة من هذه الموارد. ويبين الشكل الثامن انخفاضات حادة، مثلا بالنسبة للمركز الإقليمي للسلام ونزع السلاح والتنمية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، في عامي ٢٠١٤ و ٢٠١٦، وبالنسبة للمركز الإقليمي للسلام ونزع السلاح في أفريقيا، في عام ٢٠١٦، وهي ناتجة عن انخفاض المساهمات المقدمة من هذه الجهات المانحة الخمس الكبرى أو انقطاعها.

٤٦ - وهكذا، ففي حين نُفذت عمليات جمع الأموال المستقلة تنفيذا جيدا في بعض الحالات، في حالات أخرى، كما أشار الموظفون، كان بإمكان المراكز وغيرها من الهياكل المعتمدة على الموارد الخارجة عن الميزانية، كوحدات دعم التنفيذ، أن تستفيد من الدعم المقدم من المقر. ومن مجالات المساعدة المحتملة التي ذكرها ما يلي: تقييم الاحتياجات، وتحديد تكاليف الأنشطة، وصياغة وتقديم مقترحات إلى الجهات المانحة (بما في ذلك تقديمها بصورة مشتركة إلى نفس الجهة المانحة)، وتنظيم عملية إبلاغ الجهات المانحة، ووضع استراتيجيات تهدف إلى توسيع مصادر التبرعات (مثلا، بتنظيم مؤتمرات للجهات المانحة). وأفاد بعض الموظفين بأن المكتب جرب في الماضي جمع الأموال بطريقة مركزية تامة، حيث كانت النتائج مخيبة للآمال. ومع ذلك، لا توجد أدلة على أن المكتب قد تولى بصورة منتظمة استعراض هذه التجربة أو تقييمها أو تقديرها بغية صقلها من أجل تحقيق المزيد من الفائدة.

(٢١) قرارات الجمعية العامة ١٥١/٤٠ زاي، و ٦٠/٤١ ياء، و ٣٩/٤٢ دال.

عدم إضفاء الطابع المؤسسي على التعاون والتآزر على النطاق الداخلي

٤٧ - أشارت استعراضات الوثائق والمقابلات التي أجريت إلى أن المكتب لم يستفد استفادة كاملة من هيكله اللامركزي والمتعدد الجوانب. وهناك دلائل على وجود تعاون على المستويين الأفقي والرأسي في جميع وحدات المكتب، رغم أن هذا التعاون لم يكن ذا طابع رسمي أو مؤسسي. وقد أشار الأشخاص الذين أجريت مقابلات معهم إلى استخدام الاجتماعات والتداول عن بعد بانتظام، ولكنهم أشاروا في كثير من الأحيان إلى أن هذه لم تكن دائما كافية أو مناسبة لتتسق وخطط العمل أو تنفيذ الأنشطة. ووصف بعضهم التفاعل بين المقر والوحدات الأخرى أحيانا بأنه كان منخفضا في قيمته المضافة.

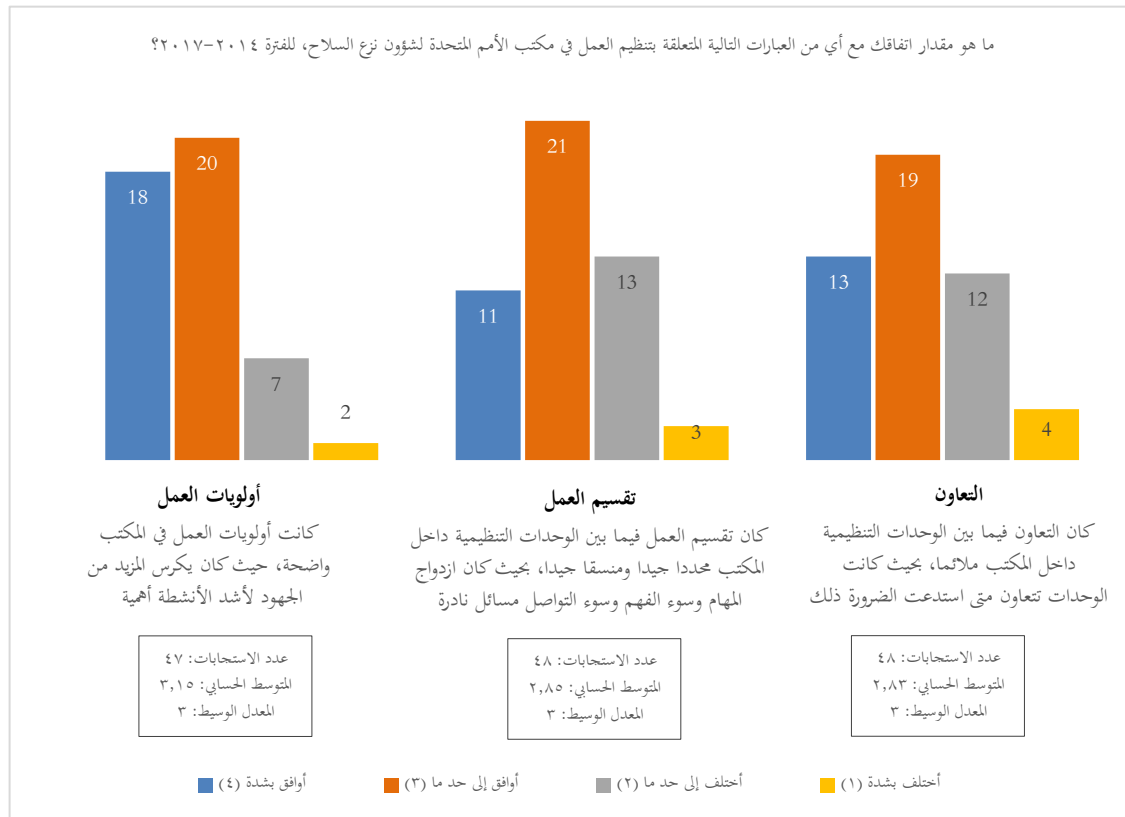
٤٨ - وفي المقابلات التي أجريت مع الموظفين، وصف بعضهم التعاون بصورة متكررة من الناحية الشخصية، بدلا وصفه من حيث صلته بالهيكل التنظيمية أو بالولايات المحددة لكل وحدة. وحيث إن هذا النوع من التفاعل شائع بين المكاتب الجماعية الصغيرة، فيمكن أن يصبح إشكاليا عندما يغير الموظفون وظائفهم أو يغادرونها، أو عندما تكون العلاقات الشخصية بين الأفراد لا تفضي بطريقة طبيعية إلى التعاون. وقد كان حراك الموظفين متكررا: فمن بين الموظفين الأساسيين البالغ عددهم في بداية عام ٢٠١٤ ما مجموعه ٤٩ موظفا، كان ١٤ موظفا قد غيروا وحداتهم بحلول تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧، وانتقل ٢٠ موظفا من المكتب^(٢٢).

٤٩ - وعلى مستوى أعمق، لم يكن ثمة وضوح كامل بشأن الكيفية التي استفاد بها المكتب من أصوله غير الملموسة المتوافرة - مثل مهارات الموظفين ومعارفهم وخبراتهم - ومن التكامل بين مجالاته الوظيفية، ليستجيب لولايته بمزيد من الفعالية.

٥٠ - ويوضح الشكل التاسع كيف أن نظرة الموظفين إلى تقسيم العمل والتعاون فيه هي أقل إيجابية منها إلى تحديد أولويات العمل. وكما هو مشار إليه في النتيجة باء، فرغم أنه قد تكون هناك "ميزة إضافية" من تيسير المفاوضات المتعددة الأطراف وتنفيذها، فقد كانت الأدلة شحيحة أو معدومة على وجود تنسيق في الممارسة العملية، وهو ما يمكن أن يكون قد حد من وجود استجابات أكثر فعالية لاحتياجات الدول الأعضاء والجهات المعنية الأخرى.

(٢٢) ST/ADM/R.68، وقائمة موظفي مكتب شؤون نزع السلاح.

الشكل التاسع منظور موظفي مكتب شؤون نزع السلاح بشأن تنظيم العمل



المصادر: دراسة استقصائية للموظفين.

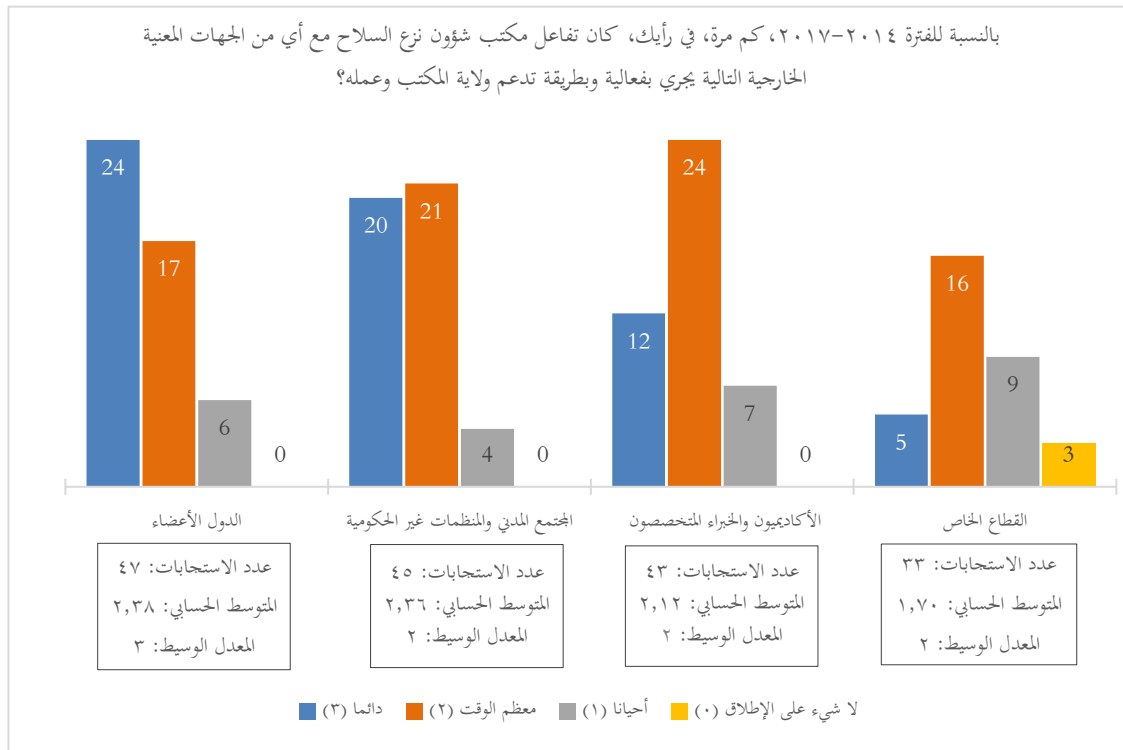
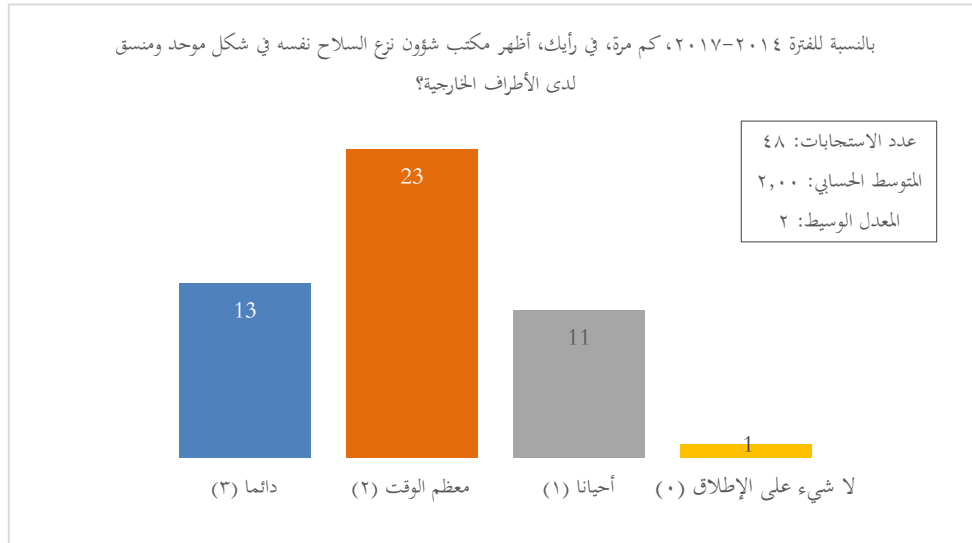
الفرص الضائعة في إقامة شراكات

٥١ - كما هو الأمر بالنسبة للتعاون الداخلي، كان التعاون بين المكتب والكيانات داخل الأمم المتحدة وخارجها متقطعاً. فعلى سبيل المثال، كان المكتب جزءاً من فريق التنسيق المشترك بين الوكالات المعني بالإجراءات المتعلقة بالألغام برئاسة دائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام، وساهم المركز الإقليمي للسلام ونزع السلاح والتنمية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في بعثة الأمم المتحدة في كولومبيا، ولكن لم يُفعل شيء آخر يذكر مع كيانات الأمم المتحدة الأخرى للسلام والأمن. وتعاون المكتب مع المديرية التنفيذية لمكافحة الإرهاب بشأن التقارير والعروض المشتركة. أما في ما يتعلق بتعاونه مع إدارة الشؤون السياسية بالأمم المتحدة (بما في ذلك بعثاتها السياسية الخاصة)، فليس هناك دليل على وجود عمل مشترك في مجالات التحليل أو الرصد أو التقييم. وقد زعم المكتب أنه تعاون مع مختلف كيانات الأمم المتحدة والجهات المعنية الخارجية من خلال عمل فرع جنيف، وبواسطة آليات التنسيق المشتركة بين الوكالات، بما في ذلك رئاسة آلية تنسيق الأعمال المتعلقة بالأسلحة الصغيرة. غير أن المكتب كان غائباً تماماً عن جميع مناقشات الأمم المتحدة المتعلقة بإصلاح ركيزة السلام والأمن (انظر [A/72/525](#))، وهي فرصة ضائعة لتعزيز التعاون بشأن جدول أعمال نزع السلاح المتأصل في الشواغل الأمنية العالمية.

٥٢ - وكذلك، فعلى الرغم من إمكانية العمل المشترك في مجالي التحليل والمساعدة التقنية، سواء بشأن أسلحة الدمار الشامل والأسلحة التقليدية، كانت التدخلات المشتركة مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة محلية ومتفرقة. ووصفت العلاقات مع الأفرقة القطرية التابعة للأمم المتحدة والمكاتب القطرية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بصفة متكررة بأنها كانت تقتصر على المسائل اللوجستية، على الرغم من وجود مبادرات فردية للمساعدة في تصميم إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، ولإقامة روابط مع أفرقة المديرين الإقليميين العالمية وآليات التنسيق الإقليمية.

٥٣ - وعلى النقيض من ذلك، تفاعل مكتب شؤون نزع السلاح بصورة مكثفة مع المنظمات غير الحكومية والمؤسسات البحثية الأخرى في كل من المقر وعلى الصعيد الإقليمي، بالإسهام في المناقشات المتعلقة بالعمل المعياري، وبالتعاون رسمياً في تقديم المساعدة التقنية والخدمات الاستشارية. وقد منح معظم الموظفين هذه التفاعلات تصنيفاً إيجابياً (انظر الشكل العاشر)، ووافق ممثلو المنظمات غير الحكومية الذين أجريت مقابلات معهم على هذا التقييم. ومع ذلك، فقد كان العمل المشترك مع المؤسسات الأكاديمية والمؤسسات التجارية الخاصة لا يزال في بدايته. ورأى أولئك الذين أجريت مقابلات معهم أن تعزيز الشراكات الخارجية يمكن أن يساعد المكتب في تحديد أدواره الفريدة في ميدان مكتظ بالجهات الفاعلة في مجال نزع السلاح، وأن يساعد في الاضطلاع بولايته في شراكة مع غيره في ظروف محدودة الموارد.

الشكل العاشر منظور موظفي مكتب شؤون نزع السلاح بشأن التفاعل مع الجهات المعنية الخارجية



المصادر: دراسة استقصائية للموظفين.

هاء - على الرغم من أن المكتب قدم بعض الإسهامات المحدودة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، فإنه لم يضع بصورة منهجية إطاراً لعمله حتى يدعم على نحو ملموس تنفيذ تلك الأهداف؛ ولا هو اعتمد دوراً واضحاً وصريحاً وذا قيمة مضافة في الإسهام في المناقشات المتعلقة بالمسائل الحدودية ذات الصلة

هناك بعض الخطوات الكبيرة المحققة في تحديد إسهامات المكتب في تحقيق الهدف ١٦ من أهداف التنمية المستدامة، وفي العمل مع الجهات الأخرى في سبيل تحقيق تلك الإسهامات، لكن تبقى هناك ثغرات في الاضطلاع بدور الجهة المشاركة في الرعاية وفي مساعدة الدول الأعضاء في إعداد التقارير

٥٤ - كما ذكر في وثائق العمل المختلفة وأقرته الجهات المعنية الخارجية والموظفون، يضطلع المكتب بدور واضح في دعم تحقيق الهدف ١٦ من أهداف التنمية المستدامة، ولا سيما الغاية ١٦-٤: "الحد بقدر كبير من التدفقات غير المشروعة للأموال والأسلحة، وتعزيز استرداد الأصول المسروقة وإعادة تأهيلها، ومكافحة جميع أشكال الجريمة المنظمة، بحلول عام ٢٠٣٠". وعلى وجه التحديد، فقد كُلف المكتب، إلى جانب مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، بالاضطلاع بدور الوكالة المشاركة في رعاية المؤشر ١٦-٤-٢: "نسبة الأسلحة المضبوطة أو المعثور عليها أو المسلمة التي تحترق سلطة مختصة عن مصدرها المشروع/ظروفها أو تثبتت من ذلك، تمشياً مع الصكوك الدولية"^(٢٣).

٥٥ - وفي هذا السياق، بدأ مكتب شؤون نزع السلاح في إشراك كيانات أخرى تابعة للأمم المتحدة والدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية والمنظمات غير الحكومية والأوساط الأكاديمية من أجل تحديد إجراءات لتحقيق الهدف ١٦ والغاية ١٦-٤، وتوضيح المفاهيم المحيطة بالمؤشر، نظراً لعدم وجود تفسير واضح لها. ولم يكن واضحاً أيضاً ما إذا كان المكتب سييسر تحديد الغايات على الصعيد الوطني، وكيف سيفعل ذلك، وما إذا كان سيعيد توجيه المساعدة التقنية التي يقدمها أو يعيد تنظيمها وكيف سيفعل ذلك. وفي ما يتعلق بالمؤشرات المرتبطة بالهدف ١٦، فإن دوره بوصفه وصياً على برنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه، وسجل الأسلحة التقليدية، وفرا للمكتب بعض الدراية والأدوات والعلاقات مع الجهات المعنية التي يمكن أن تدعم عمليات الإبلاغ. ومع ذلك، وكشرط مسبق، أعرب العديد من الكيانات الوطنية عن الحاجة إلى بناء القدرات في مجال جمع البيانات ومعالجتها، وهي حاجة كان المكتب لا يزال غير قادر على الوفاء بها. وكانت مبادرات المراكز الإقليمية في هذا المجال إما غير موجودة - أو مجتمعية، على وجه الحصر، وهو نهج يمكن أن يساعد في المشاركة المحلية وفي توسيع نطاق الروابط مع التنمية، ولكنه ليس مصمماً للتعريف الإحصائي أو لجمع البيانات لأغراض تقديم التقارير الوطنية. وهذه المبادرات تتفاعل مع زيادة فهم أهداف التنمية المستدامة، ولكنها تتجاهل جانب تقديم التقارير الوطنية. ولتحقيق تقدم بشأن عملية إعداد التقارير، لم يُقيم مكتب شؤون نزع السلاح شراكة مع مكتب الأمم المتحدة المعني بمكافحة المخدرات والجريمة إلا على مستوى المقر، لا على المستوى الإقليمي، ولم يكن ثمة دليل على وجود شراكة مع إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمم المتحدة (أي البرنامج المكلف بمهمة بناء القدرات من أجل تنفيذ سياسات التنمية المستدامة).

(٢٣) قرار الجمعية العامة ٣١٣/٧١، وخطط عمل الشعبة الإحصائية بالأمم المتحدة بشأن مؤشرات المستوى الثالث.

الأنشطة الجنسانية المعزولة التي، رغم أهميتها، ليست منصوفا عليها في خطة العمل الجنسانية

٥٦ - بطريقة كانت طبيعتها المباشرة أقل بروزا، اضطلع مكتب شؤون نزع السلاح أيضا، بدور في دعم الهدف ٥ من أهداف التنمية المستدامة، وهو: "تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين جميع النساء والفتيات"، وهو هدف يشكل هو أيضا امتدادا لمبادرات الأمم المتحدة القائمة بشأن تعميم مراعاة المنظور الجنساني^(٢٤). وقد أشار استعراض الوثائق والملاحظات المباشرة إلى أن العنصر الجنساني في نزع السلاح كان هامشيا في العمل المعياري للمكتب، وإن كان أكثر حضورا في أنشطة المساعدة التقنية والتوعية. وفي ما يتعلق بالركيزة المعيارية، تولت الدول الأعضاء أو المجتمع المدني، بصفة عامة، قيادة المبادرات القليلة التي نفذت. وفي الركيزتين الأخريين، عالج المكتب عادة المسائل الجنسانية إما في مناسبات مستقلة أو في مشاريع أدمجت فيها العناصر الجنسانية. وهناك قدر كبير من عدم التوازن الجغرافي في حجم الأنشطة المتصلة بالشؤون الجنسانية، حيث اضطلع مكتب فيينا والمركز الإقليمي للسلام ونزع السلاح والتنمية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بدور الريادة. وفي برنامج الزمالات، كان ٥٤ مشاركا من ١٠٠ مشارك في الفترة ٢٠١٤-٢٠١٧، من النساء، وهو ما قد تستغرق آثاره بعض الوقت للظهور.

٥٧ - وعلى الرغم من أن لدى مكتب شؤون نزع السلاح خطة عمل لتعميم مراعاة المنظور الجنساني منذ عام ٢٠٠٣ (استكملت في عام ٢٠١٦)، لم تكن أي من المبادرات المنفذة في الفترة ٢٠١٤-٢٠١٧ مرتبطة به صراحة. وبالإضافة إلى ذلك، أوضح المكتب في الآونة الأخيرة أين يقع هيكل مركز تنسيق الشؤون الجنسانية داخل المكتب.

المساهمة في الأهداف الأخرى لم تستكشف بالكامل؛ نهج المسائل الحدودية غير واضح

٥٨ - كما هو الحال بالنسبة للهدف ٥ من أهداف التنمية المستدامة، يمكن أن تدعم الأعمال المتعلقة بنزع السلاح بصورة غير مباشرة الأجزاء الأخرى من خطة عام ٢٠٣٠^(٢٥). وقد أكد الممثل السامي لشؤون نزع السلاح للجمهور أهمية أن يعتمد المكتب أهداف التنمية المستدامة بالكامل في أعماله^(٢٦). ومع ذلك، فإلى جانب هذا الإعلان الواسع النطاق، كشف استعراض الوثائق والمقابلات أن المكتب لم يستكشف على نحو منهجي مساهماته المحتملة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة غير الهدف ١٦. وبناء على ذلك، فإلى جانب ابتعاد المكتب عن ممارسة التخطيط الاستراتيجي المنهجي، لم يتم بتأطير عمله صراحة حول أهداف التنمية المستدامة^(٢٧). وقد أشار بعض الجهات المعنية إلى أن أهداف التنمية المستدامة يمكن أن تساعد على تحسين فهم نزع السلاح في سياقات خارج نطاق النزاعات - على سبيل المثال، بصفته مسألة تتعلق بالجريمة وإنفاذ القانون، أو بحقوق الإنسان، أو الصحة العامة.

(٢٤) E/2017/57، وقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٩/٢٠١٧.

(٢٥) قرار الجمعية العامة ٧٠/١، الفقرة ٣٥.

(٢٦) الكلمة التي ألقاها الممثل السامي أمام مؤتمر نزع السلاح في ٢٦ شباط/فبراير ٢٠١٨.

(٢٧) في الوثيقة A/71/6/Rev.1، البرنامج ٣، كانت هناك إحالات شحيحة إلى خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

٥٩ - فيما عدا أهداف التنمية المستدامة، لم يحدد المكتب موقفه فيما يتعلق بالمسائل الحدودية في مجال نزع السلاح^(٢٨). وعلى الرغم من أن هذه المسائل نوقشت بقوة داخل الأمم المتحدة وخارجها، فإنها لم تستكشف إلا بصورة هامشية في المكتب، وبطريقة منفصلة، على الرغم من كونها إحدى المهام الأساسية للمكتب. وقد وقع الدور القيادي غير الواضح إلى حد ما في هذه المهمة على عاتق وحدة التخطيط الاستراتيجي؛ وعلاوة على هذا المستوى، فقد كان دور الفروع والمكاتب الفنية الموجودة خارج المقر ومشاركتها متغيرا، وفي بعض الحالات، غير واضح. وأشار أولئك الذين أجريت مقابلات معهم إلى أن المكتب ومعهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح، كانت تربطهما علاقة مهنية إيجابية، على سبيل المثال، ولكن لم يكن بين المنظمتين خطة بحوث مشتركة واضحة. وكانت الشراكات مع معاهد الأمم المتحدة الأخرى (مثل معهد الأمم المتحدة الأقليمي لأبحاث الجريمة والعدالة أو معهد الأمم المتحدة لبحوث التنمية الاجتماعية) محدودة.

٦٠ - وفي اللجنة الأولى، أعربت الدول الأعضاء والمنظمات غير الحكومية عن اهتمامها بالمواضيع الناشئة بتنوعها، من قبيل الذكاء الاصطناعي، والأمن الحاسوبي، ونظم الأسلحة المستقلة الفتاكة، والتهديدات الصادرة من جهات فاعلة من غير الدول. وعلى الرغم من أهمية هذه المواضيع، لم يكن واضحا أن المكتب كان يضطلع بدور نشط في مسائل مثل الدبلوماسية الوقائية بين الدول، فقد كان دوره قائما على الاستجابة فحسب. واضطلع المكتب بدور أكثر نشاطا في المسائل المتعلقة ببناء الثقة. وأكد الموظفون الحاجة إلى النزاهة وأهميتها؛ بيد أن العديد من الأشخاص الداخليين والخارجيين الذين أجريت مقابلات معهم رأوا أن المكتب لم يكن ليقرر جدول أعمال نزع السلاح (لأن هذا الأمر من صلاحيات الدول الأعضاء)، ورغم ذلك، فبإمكانه - من دون التضحية بحياده أو ولايته - أداء دور أقوى، بعقد اجتماعات للجهات الفاعلة التي تجري بحثا متطورة في مجال نزع السلاح. وأشاروا أيضا إلى أن بإمكان المكتب أن يكون "مجمع خبراء" أو "قائدا فكريا". ومن شأن ذلك أن يتجاوز تقلص الدعم الإداري لأفرقة الخبراء الحكوميين، وهو ما يفعله المكتب في الوقت الراهن وسينطوي على موقف محدد جيدا لحفز ميدان نزع السلاح وصياغته.

خامسا - الاستنتاج

٦١ - نزع السلاح هو إحدى الركائز الرئيسية للمنظمة، ومكرس في ميثاق الأمم المتحدة. وقد ظل ميدان نزع السلاح، منذ آخر تقييم أجراه مكتب خدمات الرقابة الداخلية لمكتب شؤون نزع السلاح يتسم بزيادة درجة تعقيده وتقلبه. وإزاء هذه الخلفية، نفذ المكتب برنامج عمل هام خلال الفترة المشمولة بالتقييم، برنامجا أظهر بعض مؤشرات الفعالية، على الرغم من ميزانية صغيرة نسبيا، وموارد غير مستقرة.

٦٢ - وشهدت الفترة المشمولة بالتقييم أيضا طائفة من التطورات - بدءا باعتماد أهداف التنمية المستدامة وانتهاء بإصلاح ركيزة السلام والأمن لطائفة من المسائل الحدودية - التي شكلت بصورة جماعية التوجه المقبل لنزع السلاح. غير أن المكتب لم يكن متوفرا على عملية للتخطيط الاستراتيجي، لكفالة أن لا يكون برنامج عمله متسقا فحسب مع ولايته، بل ولأن يكون ذا أهمية قصوى في ضوء هذه التطورات وميزته النسبية وموارده. وكان يفتقر أيضا إلى وظيفة قوية للرصد والتقييم للمساعدة في كفالة أن لا يكون فعالا فحسب، في الماضي قدما، بل وأن يكون قادرا على السعي إلى تحقيق أقصى قدر من الفعالية في تحقيق أهدافه المنشودة - وأن يدمج التعلم في الخطط المقبلة، وأنشطة حشد الموارد، والأشكال الأخرى من صنع القرار.

(٢٨) قرار الجمعية العامة S-10/2، الفقرة ١٢٣.

سادسا - التوصيات

٦٣ - قدمت شعبة التفتيش والتقييم التابعة لمكتب خدمات الرقابة الداخلية خمس توصيات مهمة قبلها المكتب، وهي ما يلي:

التوصية ١ (النتائج ألف - جيم وهاء)

٦٤ - ينبغي أن يجري المكتب عملية تخطيط استراتيجي متكاملة، تفضي إلى خطة استراتيجية، تحدد كحد أدنى ما يلي:

(أ) رؤية المكتب وأهدافه التنظيمية العامة ضمن إطار ولايته، وأهداف التنمية المستدامة، وخطة نزع السلاح الجديدة، وغير ذلك من التوجيهات الأساسية ذات الصلة (بما في ذلك ما يتعلق بالمسائل الجنسانية، والمسائل الحدودية ذات الصلة)، مع إيلاء الاعتبار الواجب لإطاره الاستراتيجي؛

(ب) الدور الذي ستضطلع به كل وحدة ومكتب في المؤسسة للمساعدة على تحقيق كل هدف ذي أولوية؛

(ج) كيف ستعمل الوحدات والمكاتب في المؤسسة معا نحو تحقيق أهداف مشتركة، سواء أفقيا (عبر الوحدات في المقر) ورأسيا (بين المقر والمكاتب اللامركزية).

المؤشرات: الخطة الاستراتيجية المعتمدة والمنفذة

التوصية ٢ (النتائج ألف - جيم و هاء)

٦٥ - استنادا إلى الخطة الاستراتيجية، ينبغي أن يتخذ المكتب الإجراءات التالية، ليكفل النجاح في تنفيذ الخطة:

(أ) إجراء عملية مسح منهجية لتحديد الأصول والثغرات الداخلية، ليؤدي ذلك إلى إنشاء أو إعادة تشكيل المهام الرئيسية، والترتيبات الهيكلية و/أو السياسات والاستراتيجيات الشاملة بموجب الخطة؛

(ب) صياغة خطط عمل لكل وحدة ومكتب في المؤسسة، تكون متأصلة في تحليل منهجي سياقي، وتحدد أهم الأنشطة البرنامجية التي ستجري متابعتها، وفيها تُبيّن المناطق الإقليمية و/أو المناطق دون الإقليمية والمجالات الموضوعية المحددة، وأوجه الدعم والشراكات والموارد اللازمة لنجاح التنفيذ.

المؤشرات: إصدار خريطة تبين الأصول/الثغرات، وإنشاء أو إعادة تشكيل المهام، وإصدار خطط عمل، وتكون جميعها في اتساق واضح مع الخطة الاستراتيجية

التوصية ٣ (النتائج ألف - هاء)

٦٦ - ينبغي أن يضع مكتب شؤون نزع السلاح وينفذ استراتيجية تحدد ميزته النسبية ودوره في المساعدة على تحقيق الغاية ١٦-٤ من أهداف التنمية المستدامة، فضلا عن الغايات ذات الصلة الأخرى التي تتجاوز تلك الغاية، وتحدد بصورة منهجية إسهامه المحتمل في الأهداف الأخرى ذات الصلة، وتحدد

كيفية إقامة شراكة بينه وبين مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة وغيره لكفالة أن يمارس على نحو ملائم دوره القيادي المشترك في تحقيق الغاية ١٦-٤، وتجعل خبرته تنعكس في أي أهداف أخرى.

المؤشرات: وضع وتنفيذ استراتيجية أهداف التنمية المستدامة

التوصية ٤ (النتائج جيم - هاء)

٦٧ - ينبغي أن يعزز مكتب شؤون نزع السلاح وظيفة الرصد والتقييم الذاتي لديه بإنشاء وظيفة مكرسة لذلك، فضلاً عن وضع ما يلي: (أ) سياسة للتقييم؛ و (ب) إطار متكامل للرصد والتقييم وخطة تقييم قائمة على المخاطر، يكونان متأصلين في الخطة الاستراتيجية؛ و (ج) منهجيات ومجموعات أدوات ونماذج وأدوات منقحة للرصد والتقييم، لإجراء دراسات استقصائية جاهزة لتعقيبات الجهات المعنية وتقييماتها.

المؤشرات: إنشاء المهمة وإعداد الوثائق وتنفيذها

التوصية ٥ (النتيجتان جيم ودال)

٦٨ - ينبغي أن يقدم المكتب مقترحات إلى الدول والأطراف المتعاقدة السامية بشأن تحسين استدامة وحدتي دعم تنفيذ اتفاقية الأسلحة البيولوجية واتفاقية الأسلحة التقليدية.

المؤشرات: وضع المقترحات وتنفيذها

(توقيع) هايدي ميندوزا

وكيل الأمين العام لخدمات الرقابة الداخلية

آذار/مارس ٢٠١٩

المرفق*

رد الإدارة من مكتب شؤون نزع السلاح تعليقات مكتب شؤون نزع السلاح على تقييم المكتب

أشكركم على مذكرتكم المؤرخة ٢١ آذار/مارس ٢٠١٨، ومشروع التقرير المتعلق بتقييم مكتبكم لمكتب شؤون نزع السلاح.

وقد استعرض مكتب شؤون نزع السلاح مشروع التقرير، وكذلك رد شعبة التفتيش والتقييم التابعة لمكتب خدمات الرقابة الداخلية على تعليقاتنا غير الرسمية المستفيضة على مشروع التقرير التي قدمت في فترة سابقة في آذار/مارس. والمكتب يقدر بالتأكيد ما يبذله فريق التقييم التابع لمكتب خدمات الرقابة الداخلية من جهود للاجتماع بالعديد من كبار المديرين والموظفين في الفروع الخمسة، والمراكز الإقليمية الثلاثة، ومكتبنا في فيينا، وإجراء مقابلات معهم. والمكتب، من جانبه، يرى أنه قدم تعاونه الكامل إلى مكتب خدمات الرقابة الداخلية في جميع مراحل فترة التقييم.

ومحيط مكتب شؤون نزع السلاح علما بعناية بالملاحظات والاستنتاجات والتوصيات التي قدمها مكتب خدمات الرقابة الداخلية ويقدرها. غير أن المكتب لا يستطيع أن يوافق على بعض الملاحظات والاستنتاجات الواردة في مشروع التقرير. ويرى المكتب أن عددا من تلك الملاحظات والتوصيات وردت على نحو غير دقيق أو فسرت تفسيراً خاطئاً، وتتطلب إعادة صياغة. ففي المرحلة الأولى من التقييم كان المكتب قد طلب أيضاً من مكتب خدمات الرقابة الداخلية المشورة بشأن كيفية تعزيز قدرات الرصد والتقييم الذاتي للمكتب بالنظر إلى صغر حجمه، والطلبات المتزايدة، وعدم كفاية الموارد البشرية والمالية. ونحن نشعر بخيبة الأمل لأن هذا الأمر لم يدرج ضمن التوصيات.

وجدير بالذكر أيضاً أن بعض التوصيات ذات الصلة الواردة في مشروع التقرير هي بالفعل قيد التنفيذ أو يُرجح أن تنفذ بحلول موعد الدورة التاسعة والخمسين للجنة البرنامج والتنسيق المقرر عقدها في حزيران/يونيه ٢٠١٩، أو بحلول موعد الاستعراض الذي يجري كل ثلاث سنوات لتنفيذ المكتب للتوصيات، أي في عام ٢٠٢١.

وأود أيضاً أن أغتنم هذه الفرصة لأعرب عن تقديرنا للسيد روبرت مكوتش وزملائه، وهم السيد خوان كارلوس بينا، والسيد تياغو سوسا نيتو، لما اضطلعوا به من عمل شاق خلال الأشهر القليلة الماضية في تقييم ولاية المكتب وأنشطته.

ونتطلع إلى تلقي نسخة من التقرير النهائي.

* في هذا المرفق، يقدم مكتب خدمات الرقابة الداخلية النص الكامل للتعليقات الواردة من مكتب شؤون نزع السلاح. وقد أُتبعت هذه الممارسة تمثيلاً مع قرار الجمعية العامة ٢٦٣/٦٤، بناءً على توصية اللجنة الاستشارية المستقلة للمراجعة. وقد استنسخت التعليقات كما وردت.

مزيد من التعليقات بشأن تقييم مكتب شؤون نزع السلاح

إلحاقاً بمذكرة مكتب شؤون نزع السلاح المؤرخة ٢٩ آذار/مارس ٢٠١٨، في رده على مشروع تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية عن تقييم مكتب شؤون نزع السلاح، تجدون طيه خطة العمل المتعلقة بتوصيات المكتب**.

وكما ذكر في مذكرتنا السابقة، فإن مكتب شؤون نزع السلاح لا يتفق تماماً وبعض الملاحظات والاستنتاجات الواردة في مشروع التقرير. ومع ذلك، فقد قرر المكتب أن يقبل جميع التوصيات الخمس الواردة في مشروع تقرير التقييم على أساس أن تدخل بعض التعديلات الطفيفة في بعض التوصيات.

وبالإضافة إلى ذلك، يود المكتب أن يكرر التأكيد على أنه يتفق بشدة والتوصية الداعية إلى تعزيز قدرات الرصد والتقييم الذاتي للمكتب، غير أن هذا الأمر سوف يستدعي جدياً تلبية مزيد من المتطلبات البشرية والتمويلية بالنظر إلى صغر حجم المكتب وافتقاره إلى الموارد الكافية.

إن اهتمامكم الجاد بالتعليقات الواردة أعلاه سيكون محل تقدير كبير.

** محفوظة لدى مكتب خدمات الرقابة الداخلية.